اختلاف القراءات بين الحذف والإثبات في سنة من حروف المعاني

د. الجَيْلي عَلي أحمد بلال •

(*) محاضر في جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية الشريعة والقانون – قسم الدراسات الإسلامية.

ملخص البحث

- تناول البحث: اختلاف القراءات – حذفاً وإثباتاً – في ستة حروف من حروف المعاني، هي: الهمزة، والواو، ولام الجر، والباء، والفاء، ومِن.
- حرف المعنى: كلمة توصل معنى الفعل بعبارة موجزة، وتربط أجزاء الكلام. وهو: أحد أقسام الكلام عند العرب: [الاسم والفعل والحرف].
- **ثمرة الاختلاف في حروف المعاني على الجملة:** إن كلاً من الحذف والإثبات – في كل حرف منها – لغة من لغات العرب، التي نطقوا بها، فنزل القرآن بفصيح لغاتهم وأفصحها؛ ليؤكد الحجة عليهم، وليعلموا: أن المحيط بلسانهم هو الحكيم الخبير، ليكون ذلك أعظم دلالة على عجزهم عن الإتيان بمثله؛ حيث إنه استوعب أساليب الكلام التي اشتهروا بالتفنن فيها، فعجزوا.
- اختلاف هذه الحروف: لم يؤد – قط – إلى معانٍ متناقضة، وإنما هي: معانٍ، يكمل بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً.
- أكثر الاختلاف: كان في الهمزة، حيث زاد الاختلاف فيها عن عشرين موضعاً، تلتها الواو في ثمانية مواضع، ثم لام الجر في ثلاثة مواضع، ثم الباء والفاء و(مِن)، في موضع واحد.

وحذف حرف من هذه الحروف أو إثباتها فيه إفادةُ معنى، وتوضيحَ لفحوى الخطاب الذي أثبت فيه، أو حذف منه.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، أنزل كتابه بلسان عربي مبين. وأشهد ألا إله إلا الله، تجلى إعجاز كتابه للناظرين. وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله الأمين. اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فهذا بحث في ستة من حروف المعاني، اختلفت فيها قراءات الأئمة حذفاً وإثباتاً، مع توجيهها، وبيان معانيها؛ وثمرة الاختلاف فيها. دفعني لذلك: رغبتي في الوصول إلى حكمة الاختلاف فيها وثمرته؛ إذ لا يخفى على أحد: أن حذف حرفٍ - كالواو - أو إثباته، لا يمكن أن يكون المقصود منه: التيسير على العرب، كما هو الغالب في اختلاف قراءات القرآن؛ حيث إنه لا يشق على عربي - أياً كانت لغتُه - أن يحذف هذا الحرف أو يثبته. بل لابد أن تكون هناك حكمةٌ، أو معنىً لطيفٌ، وراء كل قراءة من هذه القراءات؛ لأننا نعلم يقيناً: أن الله - تعالى - أنزل كتابه مُحكماً غاية الإحكام، وأن كل حرف منه قد وُضع موضعه، بحيث لن يغني عنه غيرُه. فما هي حكمة الاختلاف في هذه الحروف؟. هذا ما أرجو أن يكشف عنه البحث.

والأحرف الستة التي شملها البحث هي: الهمزة والواو، ولام الجر، والباء، والفاء، ومِنْ. وأوفرها حظاً: الهمزة، حيث كان الاختلاف فيها يربو على العشرين موضعاً، واختُلِف في الواو في ثمانية مواضع، وفي لام الجر في ثلاثة مواضع، وأما الثلاثة الباقية: فلم يتجاوز الخلاف في كل منها موضعاً واحداً[1].

وعليه: قُسم البحث إلى ستة مباحث، وتحت كل مبحث مطلبان: **الأول**: في

---

(١) لم يبق من حروف المعاني، المختلف فيها حذفاً وإثباتاً - في ظني - إلا حرف واحد، ظهر لي بعد الفراغ من البحث، وتقويمه؛ فلم أتمكن من إدراجه، وهو: لام التعريف في كلمة (وللدارُ)، من قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام ٣٢]. قرأها ابن عامر: (ولَدارُ الآخرةِ): أي: بلام واحدة وتخفيف الدال مع خفض تاء الآخرة، على الإضافة. وقرأها غيره: (وللدَّارُ الآخرةُ)، أي: بلامين، مع تشديد الدال؛ للإدغام، وبرفع الآخرة، على النعت. (انظر: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص:٢٥٧).

معاني الحرف المختلف فيه في أصل وضعه في اللغة، **والثاني**: في مواضع الاختلاف فيه حذفاً وإثباتاً. وكل موضع يُبيّن فيه: مذاهب القراء، ومعاني القراءات المختلف فيها، وثمرة الخلاف فيها. ومهدت لذلك: ببيان المقصود من حروف المعاني، وماهية الاختلاف فيها بين القراءات المتواترة. وختمته بخلاصة البحث ونتائجه.

المقصود من حروف المعاني:

"الحرف من كل شيء: طرفه وشفيره وحده، ومن الجبل: أعلاه المحدد"[(١)] وله معانٍ أُخر، ذكرها في بصائر ذوي التمييز، منها: واحد حروف التهجي، والناقة السمينة القوية، والناقة الضعيفة، وقسيم الاسم والفعل. ثم قال: "فقيل للحرف: حرفٌ؛ لوقوعه في طرف الكلمة، أو لضعفه في نفسه، أو لحصول قوة الكلمة به، أو لانحرافه؛ فإن كل حرف من حروف المعجم، مختص بنوع انحراف يتميز به عن سائر الحروف"[(٢)].

والحرف على نوعين:[(٣)] حرف مبنى، وحرف معنى. أما حرف المبنى، فهو: حرف التهجي؛ إذ بناء الكلمة عليه، فكلمة: قلم، مبنية من القاف واللام والميم.

أما حرف المعنى، فهو: "الكلمة الدالة على معنى، لا في نفسها"[(٤)] قالوا: "وكل كلمة: بُنيت أداةً عارية في الكلام؛ لتفرقة المعاني، فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل: حتى، وهل، وبل، ولعلّ"[(٥)] فالحرف هنا قسيم للفعل والاسم؛ إذ كلام العرب مبني من هذه الأقسام الثلاثة. وهو: "الأداة التي

---

(١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، ج:٣، ص: ١٢٦.

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، ج:١، ص: ٨٦.

(٣) انظر تفصيله في: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص: ١٢-١٣.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ج: ١، ص: ١٤.

(٥) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ج: ٥، ص: ١٢

تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل"[1] ولما كان الحرف يدل على معنى في غيره، "لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة، حُذف فيها الفعل، واقتُصِر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولك: نعم، وبلى"[2].

وبهذا يظهر لنا: الفرق بين حرف المبنى وحرف المعنى، فالباء في (بكر)، من جملة الكلمة، إذا حذفت عنها اختلت الكلمة، وهي لا تفيد معنى؛ إذ هي حرف مبنى، بخلاف الباء في نحو: مررت بزيد، فإنها زائدة عن بنية الكلمة، وتفيد معنى الفعل – الذي هو: (ألصِقْ) – بأوجز لفظ، وهكذا سائر حروف المعاني[3] ويتبين لنا كذلك: أن حرف المعنى: كلمة، وإن كان مبناها على حرف واحد.

ماهية الاختلاف في حروف المعاني:

جاء اختلاف القراءات في حروف المعاني على أنواع:

- الأول: الحذف والإثبات، وذلك بأن يثبت الحرف في قراءة، ويحذف في أخرى، وهو موضوع البحث.
- الثاني: الإبدال، بأن يُبدل حرف بآخر، كقراءة بعضهم، بالفاء وبعضهم بالواو[4] في: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس ١٥].
- الثالث: اختلاف الحركات والسكون، وذلك نحو[5] تسكين اللام وكسرها في:

---

(١) لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ج: ٢، ص: ٨٣٧.

(٢) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغّاني، باب الفاء فصل الحاء (حرف)، ج: ٤، ص: ٤٥٠.

(٣) انظر: حروف المعاني، محمود سعد، ص: ١١ وما بعدها، تجد فيه تفصيلاً حسناً، فيه معنى ما أوجزته.

(٤) قراءة الفاء لنافع وأبي جعفر، وابن عامر، وقراءة الواو للباقين. (انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٤٠١).

(٥) سكن اللام: ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون، وكسرها الباقون. (انظر: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص: ٣٤٤).

﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [العنكبوت ٦٦]، ونحو: كسر همزة (إنَّ) وفتحها في مواضع كثيرة، كما في قوله تعالى[١] ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [مريم ٣٦].

- الرابع: التخفيف والتثقيل، وذلك نحو: تشديد النون وتخفيفها في: (ولكنَّ)، من قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾، في موضعين بسورة [الأنفال ١٧][٢].

---

(١) كسر الهمزة: الكوفيون وابن عامر ورَوح، وفتحها الباقون. (انظر: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص: ٣١٨).

(٢) خفف النون في الموضعين: ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، ورفعوا الاسم بعدها، وشدد النون مفتوحة ونصب الاسم الكريم بعدها الباقون. (انظر: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص: ٢١٩). ولا يخفى كسر النون وصلاً لمن خففها؛ بسبب التقاء الساكنين.

المبحث الأول
الاختلاف في الهمزة حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني الهمزة في أصل وضعها

تأتي الهمزة للاستفهام وللنداء. والمقصود هنا: التي للاستفهام. وهي: حرف مشترك يدخل على الأفعال والأسماء؛ لطلب تصديق أو تصور. وتساويها: (هل) في طلب التصديق فقط؛ ولهذا كانت الهمزة أعم. وهي أصل أدوات الاستفهام؛ ولهذا اختصت بتقديمها على حروف العطف، نحو: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة ٤٤]، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [الروم ٩]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس ٥١]. "وكان الأصل في ذلك: تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدموها، بخلاف: (هل)، وسائر أدوات الاستفهام"[(١)].

والأصل في الهمزة: هو الاستفهام، أو الاستخبار، كما اختاره صاحب المفردات. وعلّله: بأن الاستخبار يعم الاستفهام وغيره من المعاني، التي ترد لها هذه الهمزة: كالإنكار، والتبكيت، والنفي، والتسوية[(٢)] وفيما يلي، أمثلة لبعض هذه المعاني.[(٣)]

- التقرير، وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، نحو ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة ١١٥].
- التوبيخ، نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ [الأحقاف

---

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، ص: ٩٧، وما قبله هو مختصر ما فيه.

(٢) انظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني الحسن بن محمد بن المفضل، (حرف الألف)، ص:١.

(٣) انظر: الجنى الداني، المرادي: ص: ٩٧ وما بعدها، وانظر بعضاً منها: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ص: ٤٤ – ٤٧.

٢٠]. وقد يجتمع التقرير والتوبيخ، نحو ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء ١٨].

- التحقيق، نحو قول الشاعر[١]

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

- التهديد، نحو ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات ١٦].
- التنبيه، نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الحج ٦٣].
- التعجب، نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [المجادلة ١٤].
- الإنكار، نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات ١٥٣].
- التهكم، نحو: ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود ٨٧].

واختلفوا في حذف همزة الاستفهام على أقوال[٢]:

- **الأول**: "أن حذفها لأمن اللبس من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل (أم) المتصلة"[٣].
- **الثاني**: أن حذفها يجوز اختياراً، وإن لم يكن بعده (أم). واحتج له بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٤]. [الشعراء ٢٢].
- **الثالث**: أن حذفها مطرد إذا كان بعدها: (أم) المتصلة ؛ لكثرته نظماً ونثراً.
- **الرابع**: أنه يجوز: إذا فُهم المعنى، ودل عليه قرينة الكلام[٥].

---

(١) وهو جرير. انظر: ديوانه، ص: ٧٧.

(٢) ذكر القولين الأولين: المرادي، واختار هو: القول الثالث. (انظر: الجنى الداني، ص: ٩٩-١٠٠).

(٣) الجنى الداني، ٩٩. قال: "وهو ظاهر مذهب سيبويه".

(٤) ونسب أبو علي الفارسي هذا القول لأبي الحسن الأخفش، (انظر الحجة ج:٤، ص: ٤٤٧)، وتابعه في الجنى الداني، ص: ١٠٠. وقال الأخفش عن آية الشعراء: " هذا استفهام كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها علي؟". وهو يؤيد ما نُسب إليه. (انظر: معاني القرآن، ج: ٢، ص: ٤٦١).

(٥) وهو اختيار المالقي. (انظر: رصف المباني: ص: ٤٥).

المطلب الثاني
مواضع الاختلاف في الهمزة

همزة الاستفهام – المختلف فيها بين قراءات القرآن – على ضربين: ضرب تكرر فيه الاستفهام في بعض القراءات، وضرب لم يتكرر فيه الاستفهام.

الضرب الأول: ما تكررت فيه همزة الاستفهام

وهو على نوعين: نوع لم تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة القطع في أحد الموضعين، ونوع دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة قطع في كلتا الهمزتين المكررتين، لمن قرأ بهما.

النوع الأول: ما لم تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة قطع

وهو موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأعراف ٨٠ و٨١].

مذاهب القراء فيها:

أما الهمزة الأولى في: ﴿أَتَأْتُونَ﴾، فلا خلاف بينهم فيها، وإنما اختلفوا في الهمزة في ﴿إِنَّكُمْ﴾، فقرأها: "بهمزة واحدة على الخبر: نافع، وأبو جعفر، وحفص، والباقون بهمزتين على الاستفهام"[(١)].

هذا الموضع نكره المصنفون في فن القراءات مع الهمز المفرد، ولم يذكروه مع المكرر، مع أن الاستفهام فيه قد تكرر. ولا أرى سبباً لذلك: إلا عدم دخول همزة الاستفهام في الموضع الأول منه على همزة قطع، وإنما دخلت على التاء، وهو ﴿أَتَأْتُونَ﴾. وإنما كان جل اهتمامهم بدخولها على همزة أخرى؛ لِما يترتب عليه من اختلاف القراء في تسهيل الهمزة الثانية، وتحقيقها، أو

---

(١) النشر، ابن الجزري، ج:١، ص: ٣٧١.

إدخال ألف حاجزة بينها وبين الأولى، كما هو في بقية المواضع الأخرى، بخلاف هذا الموضع.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

استفهام لوط عليه السلام لهم، "هو على جهة التوقيف والتوبيخ والتشنيع"،[1] لهذه الفاحشة التي سبقوا بها العالمين. هذا ما تفيده الآية الأولى. وأما الثانية، فعلى قراءة الخبر: يكون "كأنه فسر الفاحشة" بعد أن أجملها أولاً، وعلى قراءة الاستفهام: "فالأول استفهام عن أمر مجمل، والثاني استفهام عن مفسَّر"[2] عيّن به الفاحشة التي أبهمها أولاً؛ ليحصل التشوف إلى معرفتها، وهو استفهام كالأول في إنكاره وتوبيخه[3].

ويرى أبو علي الفارسي: أن " كل واحد من الاستفهامين كلام مستقل، لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به". ثم ذكر وجهاً آخر، رأى أنه يمكن أن يكون قولاً، وخلاصته: أن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، يجوز أن يكون تفسيراً للفاحشة؛ لأنه تقرير، فهو بمنزلة الخبر، وإن كان على لفظ الاستفهام[4].

وثمرة الخلاف: أن لوطاً – عليه السلام – أخبر قومه بفعلتهم الشنيعة هذه، وهم لم يكونوا يجهلونها، وإنما أراد أن يوبخهم بذلك، فجاءت قراءة الاستفهام؛ لتدل على معنى التوبيخ في حديثه معهم. ويجوز أن يكون لوط – عليه السلام – ساق لهم هذا الحديث مرةً: في صورة الخبر، وهو دال على التوبيخ كذلك، وساقه مرة أخرى: على صورة الاستفهام، زجراً وردعاً لهم،

---

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، ج: ٥، ص: ٥٦٩، وانظر: البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان، ج: ٤، ص: ٣٣٤.

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية، ج: ٥، ص: ٥٧٠.

(٣) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ج: ٧، ص: ٤٥٥.

(٤) انظر: الحجة، ج: ٤، ص: ٤٤ و٤٥.

لعلهم يثوبون إلى رشدهم. ولا يبعد هذا؛ لأن وظيفة الأنبياء الوعظ والتذكير، يكررون الحديث لقومهم في صور متعددة، والله أعلم.

النوع الثاني: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة قطع

وهو أحد عشر موضعاً، هي:

١ - ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الرعد ٥].

٢ - ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء ٤٩].

٣ - ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء ٩٨].

٤ - ﴿قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون ٨٢].

٥ - ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل ٦٧].

٦ - ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [العنكبوت ٢٨ و٢٩].

٧ - ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ﴾ [السجدة ١٠].

٨ - ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات ١٦].

٩ - ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات ٥٣].

١٠- ﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة ٤٧].

١١- ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ۝١١﴾ [النازعات١٠، ١١].

مذاهب القراء فيها:

القراء في هذه المواضع على أربع مراتب[١]

- الاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، وهو مذهب: نافع والكسائي ويعقوب، إلا ما استثني لهم.
- الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني. وهو مذهب ابن عامر وأبي جعفر، إلا ما استثني لهما.
- الاستفهام فيهما، إلا ما استثني، وهو مذهب: ابن كثير وحفص.
- الاستفهام فيهما، دون استثناء، وهو مذهب: أبي عمرو وشعبة وحمزة وخلف.

أما المواضع التي استثنيت لبعض القراء ولم تطرد فيها مذاهبهم، فهي:

- موضع النمل [٦٧]: خرج فيه عن أصله: كل من نافع وابن عامر ويعقوب. أما **نافع**: فأخبر في الأول، واستفهم في الثاني، عكس مذهبه. وأما **ابن عامر**: فاستفهم أولاً، وأخبر ثانياً - مع زيادة نون فيه - كالكسائي، حيث قرءا **(إِنَّنَا لمخرجون)**، فالكسائي: على أصله في الاستفهام أولاً، والإخبار ثانياً. وأما **يعقوب**: فاستفهم في الموضعين. وبهذا يعلم أن فيه ثلاث قراءات: **الأولى**: الإخبار أولاً، والاستفهام ثانياً: لأبي جعفر، على أصله. وافقه نافع، مخالفاً أصله.

---

(١) انظر مذاهب القراء فيها في: النشر، ابن الجزري، ج:١، ص: ٣٧٣، والإقناع، ابن الباذش، ج: ١، ص: ٣٧٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ج: ٢، ص: ٢٠، والبحر المحيط، أبو حيان، ج: ٥، ص: ٣٦٥. والترتيب الذي ذكرته: هو زبدة ما فيها. ولا يخفي على أهل الاختصاص: مذاهب القراء في تسهيل الهمز، وتحقيقه، وإدخال الألف بين الهمزتين وحذفه. وعليه: لم أر داعياً للتطويل به؛ لأن المقصود من هذا المبحث هو: اختلافهم في الاستفهام والخبر. خاصةً، وأن الاختلاف في تسهيل الهمز: من باب اختلاف اللغات، لا تأثير له في المعنى.

الثانية: الاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، مع زيادة نون في الخبر: للكسائي – على أصله – وابن عامر، مخالفاً لأصله.

الثالثة: الاستفهام في الموضعين: لابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة، على أصولهم. ووافقهم يعقوب، مخالفاً أصل مذهبه.

- موضع العنكبوت [٢٨ و٢٩]: خالف أصله فيه: كل من: نافع، وابن كثير وحفص، والكسائي، ويعقوب، حيث أخبروا جميعاً في الأول، واستفهموا في الثاني، كقراءة أبي جعفر وابن عامر. فيكون فيها قراءتان:

الأولى: الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني: لابن عامر وأبي جعفر، على أصلهما. ووافقهما: نافع وابن كثير وحفص ويعقوب، مخالفين مذهبهم.

الثانية: الاستفهام فيهما: لأبي عمرو وشعبة وحمزة وخلف، على أصل مذهبهم. وافقهم الكسائي، فخالف أصله. وبهذا يُعلم: أنه لم يخبر أحد في ثاني العنكبوت، حيث أجمعوا على الاستفهام.

- موضع الصافات الأول [١٦]: خالف أصله فيه: أبو جعفر وحده، حيث قرأ بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، كنافع والكسائي ويعقوب. فيكون فيه ثلاث قراءات:

الأولى: الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني: لابن عامر وحده على أصله.

الثانية: الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: لنافع والكسائي ويعقوب، على أصلهم. ووافقهم أبو جعفر، مخالفاً أصله.

الثالثة: الاستفهام فيهما: للباقين. وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة وخلف، على أصل مذهبهم.

- موضع الواقعة [٤٧]: خالف أصله فيه: ابن عامر وأبو جعفر. أما أبو جعفر: فاستفهم أولاً، وأخبر ثانياً، كنافع والكسائي ويعقوب. وأما ابن عامر: فاستفهم فيهما كالباقين، فيكون فيها قراءتان. ويُعلم من هذا: أنه لم يُخبر أحد في الأول منهما.

- موضع النازعات [١٠ و١١]: خالف أصله فيه: ابن عامر وحده، استفهم أولاً وأخبر ثانياً، كنافع والكسائي ويعقوب. فيكون فيها ثلاث قراءات.

الأولى: الإخبار أولاً والاستفهام ثانياً: لأبي جعفر، على أصله.
الثانية: الاستفهام أولاً والإخبار ثانياً: لنافع والكسائي ويعقوب، على أصلهم. ووافقهم ابن عامر، مخالفاً مذهبه.
الثالثة: الاستفهام فيهما: للباقين، على أصلهم. وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة وخلف.

معاني القراءات وثمرة الخلاف :

إذا نظرنا إلى الآيات السابقة نلاحظ ما يأتي:

أولاً: أنها جميعاً من قول الكفار، ما عدا ما في العنكبوت؛ فإنه من قول لوط، عليه السلام.

ثانياً: أنها اجتمع فيها الاستفهامان في آية واحدة، ما عدا العنكبوت والنازعات، حيث كانا في آيتين.

ثالثاً: أن الأولى مصدرة بـ(إذا)، والثانية بـ(إنا)، ما عدا: العنكبوت والنازعات. أما العنكبوت: ففيها (إنَّكُم) في الموضعين، وأما النازعات: فانعكس موضع (إذا) و(إنا)، حيث كانت (إنا) أولاً.

رابعاً: أن جميع المواضع – ما عدا الواقعة والعنكبوت – فيها ثلاث قراءات: الاستفهام فيهما، أو في الأول دون الثاني، أو في الثاني دون الأول. وفي الواقعة والعنكبوت قراءتان: الاستفهام في الأول والثاني في السورتين معاً، وفي العنكبوت: الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وفي الواقعة بعكسها: الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني. وذلك لأن القراء يتفقون على الاستفهام في ثاني العنكبوت وأول الواقعة، كما مر تفصيله.

خامساً: أنها كلها، باستثناء العنكبوت، تدور حول استنكارهم البعث أو الحساب، ولكن العبارات جاءت متشابهة في بعض الآيات ومختلفة في بعضها، ففي سورتي الرعد [٥] والسجدة [١٠]: كان استنكارهم بعبارة: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. وفي موضعي الإسراء [٤٩ و٩٨]: كانت عبارتهم: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا

جَدِيدًا﴾. وفي سورة [النمل ٦٧]: كانت عبارتهم: ﴿أَإِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾. وهي تدل على استنكارهم البعث، كذلك. وفي سورة [الصافات ٥٣]: كانت عبارتهم: ﴿أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾. وهو استنكار للحساب، فيكون استنكاراً للبعث كذلك. وفي سورة [النازعات ١٠]: كانت عبارتهم: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ﴾. وهي استبعاد منهم للعودة للحياة مرة أخرى. وأما بقية المواضع: [المؤمنون ٨٢ والصافات ١٦ والواقعة ٤٧]، فكانت عبارتهم: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾. وهي صريحة في إنكار البعث.

وأما في العنكبوت: فإن الاستنكار كان من لوط – عليه السلام – لقومه؛ لإتيانهم الرجال دون النساء.

سادساً: لم يقرأ أحد بالإخبار في الموضعين؛ فكل من أخبر في موضع، لابد أن يستفهم في الآخَر.

إذا عُلم هذا: فإن الحديث عن آية – من حيث الاستفهام في الموضعين، أو في أحدهما – يكون مشابهاً لبقية المواضع، ما عدا موضع العنكبوت. وعليه: سأكتفي بتوجيه عام لها جميعاً، ثم أتبعه بالحديث عن موضع الرعد؛ ليقاس عليه المواضع الأخرى؛ قصداً للاختصار، وخوفاً من الإطالة. وسأفرد موضع العنكبوت بتوجيه خاص، وإن كان شبيهاً بموضع الأعراف، الذي سبق الحديث عنه. وإليك – أولاً – التوجيه العام:

من استفهم في الموضعين: "أتى بالكلام على أصله، في التقرير والإنكار، أو التوبيخ بلفظ الاستفهام، ففيه معنى المبالغة والتوكيد، فأكد بالاستفهام هذه المعاني. وزاده توكيداً بإعادة لفظ الاستفهام في الثاني، فأجراهما مجرى واحداً"(١).

ومن أخبر في أحدهما واستفهم في الآخر: "استغني بلفظ الاستفهام في أحدهما عن الآخر؛ إذ دلالة الأول على الثاني، كدلالة الثاني على الأول، وأيضاً فإن ما بعد الاستفهام الثاني – في أكثر هذه المواضع – تفسير للعامل الأول في (إذا)، التي دخل عليها حرف الاستفهام، فاستغني عن الاستفهام في الثاني بالأول"(٢).

---

(١) الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢١.
(٢) المصدر نفسه.

ومن استفهم في الأول دون الثاني: "فإنما القصد بالاستفهام الموضع الثاني، و(إذا): ظرف له، و(إذا): في موضع نصب بفعل مضمر، تقديره: أنبعث أو نحشر إذا؟"(١).

توجيه خاص بموضع الرعد:

وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الرعد ٥].

من استفهم في الموضعين [وهما: ﴿أَءِذَا﴾ و﴿أَءِنَّا﴾]: يكون موضع (إذا) نصباً "بفعل مضمر، يدل عليه قوله: (اءنا لفى خلق جديد)؛ لأن هذا الكلام يدل على: نُبعَث ونُحشَر، فكأنه قال: أنُبعث إذا كنا تراباً؟. ومن لم يدخل الاستفهام في الجملة الثانية: كان موضع (إذا) – أيضاً – نصباً، بما دل عليه قوله: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، أي، كأنه قال: أنبعث إذا كنا تراباً؟"(٢).

ومن أخبر أولاً واستفهم ثانياً: "ينبغي أن يكون على مضمر، كما حُمل ما تقدم على ذلك؛ لأن الاستفهام منقطع مما قبله"(٣) والحجة في هذه القراءة واضحة، وذلك: "أن الاستفهام منهم على إحيائهم بعد الممات، ولم يستفهموا في كونهم تراباً؛ لأنهم كانوا يعلمون أنهم يصيرون تراباً، وما كانوا ينكرون، وإنما أنكروا البعث والنشور"(٤).

والحجة لمن استفهم أولاً وأخبر ثانياً، كما في حجة القراءات: "أن الاستفهام إذا دخل في أول الكلام أحاط بآخره". واستدل له بقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء ٣٤]، حيث لم يُعِد الاستفهام في:

---

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، ج: ٨، ص: ١٢٢.
(٢) الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٥، ص: ١١ و١٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ص:٣٧٠.

(فهم)، وهو موضعه. وأيضاً:" لما كان أحد الاستفهامين علةً للآخر، كان المعنى في أحدهما دون الآخر، وكان الآخر علة له، يقع لوقوعه، ويرتفع بارتفاعه". ففي هذه الآية: لم يُعِد الاستفهام في (فهم)، مع أنه مَعقد الاستفهام؛ لأن المعنى: أفهم الخالدون إن مِت، فالموت علة للخلود، "وكذلك: كونهم تراباً وموتهم علة لإحيائهم، ورجوعهم خلقاً جديداً. فلما كان كذلك: جعل الاستفهام لما هو سبب للإحياء، وهو الموت والتراب"[1].

والحجة لمن استفهم في الموضعين: "أن موضع الاستفهام في الكلمة الثانية؛ لأن المعنى: أئنا لفي خلق جديد إذا كنا تراباً؟"، فهم لم يستفهموا عن كونهم تراباً، وإنما عن إحيائهم بعد الموت. ولذا: "أعيد الاستفهام في موضعه، الذي هو فائدة السامعين في استفهامهم. والعربُ إذا بدؤوا بحرف، قبل الموضع الذي أرادوا إيقاعه فيه، أعادوه في موضعه. وقد نزل بذلك القرآن: قال الله جلَّ وعزّ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون ٣٥]، وإنما موضع الفائدة في الكلام الإخراج، فلما بُدئ بـ(أنَّ) قبل الإخراج، أُعيدت مع الإخراج. **وقد قيل**: إن الاستفهام الأول رد على كلام محذوف، كأنهم قالوا لهم: إنكم مبعوثون بعد الموت، فردوا الاستفهام، وقالوا: أئذا كنا تراباً؟"[2].

ثمرة الخلاف: ما ثمرة الاختلاف في هذه الآية ونظائرها؟ هل تغير المعنى باختلاف القراءة؟ فإن لم يتغير المعنى، فهلا نزلت بوجه واحد؟

والجواب: أنا لا نشك أن لله حكمةً في إنزال القراءتين، فقد ثبت تواترهما، ولا يمكن أن نعد هذا من باب التيسير على العرب؛ لأنه لا يشق على عربي – أياً كانت لغته – أن يثبت همزة، أو يحذفها. والذي يظهر لي: أنّ هذا من باب التنوع في أساليب الكلام، التي نطق بها العرب.

وفائدته: قطع حجة العرب؛ ليعلموا أن هذا القرآن قد استوعب جميع

---

(١) انظر: المصدر نفسه، ص:٣٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص:٣٧١ و٣٧٢ (وانظر ما قبله فيه).

أساليب الكلام البليغ عندهم، حتى يعلموا عجز أنفسهم عن معارضته. والله أعلم.

توجيه موضع العنكبوت:

وهو قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [العنكبوت].

في الآية قراءتان: الاستفهام والخبر في: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [٢٨]، والاستفهام لكل القراء في: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [٢٩].

الاستفهام أولاً وثانياً: استفهام إنكار وتوبيخ وتقريع، وبيّن تلك الفاحشة المبهمة في الآية الأولى، وإن كانت معينة، أنها إتيان الذكور[١] وقيل: "كل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج في تمامها إلى شيء، فمن ألحق حرفَ الاستفهام جملةً: نقلها به من الخبر إلى الاستخبار، ومن لم يلحقها: بقَّاها على الخبر"[٢].

وثمرة الخلاف: أن لوطاً عليه السلام، أخبر قومه بفعلتهم الشنيعة هذه، وهذا أمر لا يجهلونه، وإنما قصد بذلك وعظهم وزجرهم عن هذه الفعلة القبيحة، ليرعووا ويرجعوا إلى صوابهم؛ فجاءت القراءة الأولى بالخبر؛ لأنه ساقها لهم في صيغة الخبر، وجاءت القراءة الثانية منبهة، على أن قصده من ذلك وعظهم والإنكار عليهم؛ ولهذا المعنى لم يختلفوا في قراءة الموضع الثاني بالاستفهام. ولا يبعد أن يكون لوط، عليه السلام، كرر لهم المواعظ مرةً بالخبر وأخرى بالاستفهام، والله أعلم.

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص: ١٤٩.

(٢) الحجة، أبو علي، ج: ٤، ص: ٤٨

الضرب الثاني: ما لم تتكرر فيه همزة الاستفهام

وهو اثنتا عشرة كلمةً، في أربعة عشر موضعاً. فيما يلي تفصيلها:

الكلمة الأولى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٧٣].

مذاهب القراء فيها:

قرأ ابن كثير ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزتين، أي: ءَأن، مع تسهيله الهمزة الثانية، من غير فصل بألف، على أصل مذهبه، وقرأ غيره بهمزة واحدة على الخبر[١].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

هذه الآية محتملة لمعانٍ كثيرة، وفيما يلى بيان لزبدة ما قيل فيها:

أولاً: أن (ولا تؤمنوا)، من كلام الطائفة، المتقدم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٧٢]. وهو محتمل لمعنيين[٢] **الأول**: "ولا تقروا عن تصديق قلب إلا لأهل دينكم"، **والثاني**: "ولا تظهروا إيمانكم وجه النهار إلا لمن كان على دينكم، فإن رجوعهم أرجى وأهم".

ثانياً: أن قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾، **على القراءة بهمزة واحدة**، يحتمل لعدة معانٍ، أهمها ما يلي:

الأول: "أنه متعلق بمحذوف، أي: دبرتم ذلك وقلتم؛ لأن يؤتى أحد، المعنى:

---

(١) انظر: النشر، ابن الجزري، ج:١، ص: ٣٦٥ و٣٦٦.

(٢) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، ج: ١، ص: ١٦٥.

أن الحسد حملكم على ذلك"[١] ويؤيد هذا المعنى: قراءة الاستفهام. وعليه: يكون هذا من كلام الله تعالى، منكراً عليهم صنيعهم هذا.

الثاني: "أن ينتصب (أن يؤتى) بفعل مقدر، يدل عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، كأنه قيل: قل إن الهدى هدى الله، فلا تنكروا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم؛ لأن قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾؛ إنكار لأن يؤتى أحد مثل ما أوتوا"[٢] واستبعده أبو حيان؛ "لأن فيه حذف حرف النهي ومعموله، ولم يُحفَظ ذلك من لسانهم، وكون (أن): نافية، بمعنى: (لا)، قول مرغوب عنه"[٣] قال في الدر المصون: "متى دَلَّ على العامل دليلٌ جاز حَذْفُه على أيِّ حالةٍ كان"[٤] **والدليل** الذي يعنيه - كما يظهر لي - هو الإنكار، المفهوم من قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾. وهو ما أشار إليه صاحب الكشاف في النص السابق. **وقيل**: الدليل على هذا الإضمار: "قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾؛ فإنه لما كان الهدى هدى الله، كان له - تعالى - أن يؤتيه من يشاء من عباده، ومتى كان كذلك لزم ترك الإنكار"[٥] وعلى هذا: يكون (أن يؤتى) من قول الله تعالى، مكملاً لقوله: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾.

الثالث: أن يكون متعلقاً بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾، على حذف حرف الجر، فيكون من كلام اليهود لبعضهم، أي: لا تظهروا إيمانكم: بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، إلا لأشياعكم، ولا تفشوه إلى المسلمين؛ لئلا يزيد ثباتهم، ولا إلى المشركين؛ لئلا يدعوهم إلى الإسلام. ويكون: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾، من قول الله تعالى، معترضاً بين كلامهم، وقوله: ﴿يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾: "عطفٌ على: (ان يؤتى)، والضمير في: (يحاجوكم) لـ (أحدٌ)؛ لأنه في معنى الجميع،

---

(١) انظر: تفسير البيضاوي، الصفحة ذاتها.
(٢) الكشاف، الزمخشري، ج:١، ص:٤٣٧ و٤٣٨ وفيه: (بفعل مصدر)، وهو خطأ من الناسخ أو في الطبع، وصوابه: مقدر، كما أثبته.
(٣) النهر الماد من البحر المحيط، ص:٣٤١.
(٤) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج: ٣، ص: ٢٥٤.
(٥) تفسير الرازي، فخر الدين محمد بن العلامة ضياء الدين عمر، ج: ٨، ص: ١٠٧.

بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم، فإن المسلمين يحاجونكم عند ربكم بالحق ويغالبونكم عند الله"[1] أو يكون معنى (تؤمنوا): تصدقوا، "تقديره: لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. واللام في: (لِمَن) متعلقة بـ(تؤمنوا)، على أن تُحمل (تؤمنوا) على معنى: (تقروا)؛ فيتعدى إلى مفعولين بحرفين، فإن لم تقدر ذلك، لم تتعلق اللام بـ(تؤمنوا)؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين بحرفين، كما تتعدى (تقروا)[2]".

الرابع: أن يكون خبراً لـ(إنّ)، على أن ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾: بدل من ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، والتقدير: قل إن هدى الله أن يؤتى أحدٌ، أي: إن هدى الله إيتاء أحدٍ مثل ما أوتيتم. ويكون قوله: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾، معناه: حتى يحاجوكم عند ربكم، فيدحضوا حجتكم عند ربكم[3] "ولا يكون ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ معطوفاً على: (أن يُؤتى)، وداخلاً في حيز (أنْ)"[4].

وقراءة الاستفهام: تحتمل عدة معانٍ كذلك، أهمها:

الأول: أن يتعلق بمحذوف، كما ذكر في الوجه الأول، من قراءة الخبر. المعنى: "أفعلتم الإيمان على الصورة المذكورة، خشية (أن يؤتى أحدٌ)، أي: من طوائف الناس. (مثل ما أوتيتم) أي: من العلم والهدى، الذي كنتم عليه أول الأمر، أو كراهة أن يحاجوكم، أي: يحاجكم أولئك الذين أوتوا مثل ما أوتيتم، عند ربكم"[5] ويكون قوله (أن يؤتى) من كلام الله تعالى، رداً عليهم.

الثاني: أن يتعلق بمحذوف، وفي موضع (أن يؤتى)، أقوال: أحسنها أنه في موضع نصب على إضمار فعل، تقديره: أتقرون أن يؤتى، أو أتشيعون ذلك، أو

---

(١) هذا ملخص ما قاله السمين الحلبي، وحرر به كلام الزمخشري: انظر: الدر المصون، ج: ٣، ص: ٢٥٢. وفيه: "فإن المسلمين يحاجوكم"، وصوابه: يحاجونكم، كما أثبته، وكنظيره: يغالبونكم. وانظر: الكشاف، ج:١، ص: ٤٣٧.

(٢) انظر: الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٣٤٨.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي، ج:١، ص:١٦٥.

(٤) الدر المصون، ج: ٣، ص: ٢٥٤.

(٥) انظر: نظم الدرر للبقاعي، ج:٤، ص:٤٥٨.

أتذكرونه، ونحوه. **وعليه**: يكون الاستفهام مؤكداً للإنكار، "الذي قالوه، بأنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا؛ لأن علماء اليهود قالوا لعامتهم: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم: أن يؤتى أحد مثل ما أو تيتم، أي: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم"[(١)]. ولا يخفى أنه، على هذا التقدير، من قول علماء اليهود لعامتهم.

الثالث: "أن يكون (ءأن يؤتى): على حذف حرف الجر، وهو لام العلة، والمُعلَّل محذوف، تقديره: أَلَئن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، قلتم ذلك ودبرتموه"[(٢)] ويكون هذا القولُ من الله تعالى؛ إنكاراً لصنيعهم.

الرابع: "أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدر، يفسِّره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من باب الاشتغالِ.

والتقدير: أَتَذْكُرون أَنْ يُؤْتَى أحد تذكرونه..."[(٣)]

والترجيح - بين هذه الأقوال - في غاية الصعوبة. ولعل الأول هو: الأقرب؛ لأنه يتحد فيه معنى القراءتين، وينقطع فيه كلام اليهود، فيكون كله متصلاً بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾.

ولا يبعد القول الثالث لمن قرأ بالخبر. وعليه: يكون تأويل الآية كما يلي: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾. ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ بمعنى: أو أن يحاجكم عند ربكم أحد بإيمانكم؛ لأنكم أكرم على الله منهم، بما فضلكم به عليهم. فيكون الكلام كله خبراً عن قول الطائفة: التي قال الله عز وجلّ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٧٢]، سوى قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾. ثم يكون الكلام مُبتَدَأً بتكذيبهم في قولهم: قل - يا محمد - للقائلين ما قالوا، من الطائفة، التي وصفتُ لك قولَها لتُبَاعها من اليهود: إن الهدى هدى الله، إن

---

(١) انظر: الكشف لمكي ١/٣٤٧ و٣٤٨.
(٢) الدر المصون السمين الحلبي، ج: ٣، ص: ٢٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ج:٣، ص:٢٥٧.

التوفيق توفيق الله، والبيان بيانه، وإن الفضل بيده يؤتيه من يشاء، لا ما تمنيتموه أنتم يا معشر اليهود"[1] وعليه: تكون قراءة الاستفهام مؤكدة لإنكارهم: أن يؤتى أحد مثل ما أوتوا، فتتعاضد القراءتان. والله أعلم.

وثمرة الخلاف: أن قراءة الاستفهام قد بينت: أن في هذه العبارة معنى الإنكار، سواء: أكانت من قول اليهود لبعضهم، أم كانت من قول الله تعالى. والله أعلم.

الكلمة الثانية: ﴿إِنَّ لَنَا﴾

في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف ١١٣].

مذاهب القراء فيها:

"قرأه على الخبر: نافع وابن كثير وأبو جعفر وحفص، والباقون على الاستفهام"[2].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من استفهم: أجراه على معنى الاستخبار؛ لأنهم لم يقطعوا على فرعون أن لهم أجراً، إنما هم يستعلِمون عن الأجر[3] **وقيل:** ساقوا الكلام: "مساق الاستفهام أدباً معه في طلب الإكرام"[4]

ومن قرأ بهمزة واحدة، احتمل ثلاثة أمور[5]:

---

(١) جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ج: ٣، ص: ٣١٥ و٣١٦.
(٢) النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص:٣٧٢.
(٣) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج:٤، ص: ٦٥، و الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٤٧٣.
(٤) نظم الدرر، البقاعي، ج: ٨، ص: ٢٦.
(٥) انظر: الكشف، مكي، ج:١، ص:٤٧٢ و٤٧٣.

الأول: "أن يكون أراد به الإلزام، وذلك: أنهم ألزموا فرعون أن يجعل لهم أجراً إن غلبوا، فقال لهم: نعم".

الثاني: "أنهم قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا، فلهم الأجر عند أنفسهم، فلا معنى للاستفهام على هذا المعنى. والمعنى: أنهم قالوا: يجب لنا الأجر إن غلبنا".

الثالث: أن يراد بهذه القراءة الاستفهام أيضاً، لكن حُذفت الهمزة؛ "لدلالة الحال على ذلك، ولقول فرعون لهم: نعم، وزادهم القرب منه، ويقوي ذلك إجماعهم على الاستفهام في الشعراء" [٤٢].

وقد جاء حذف الهمزة في الشعر[(١)]:

أفـــرح أن أُرزأ الـــكـــرام وأن ... أُورث ذَوداً شـصـائـصـاً نَـبَـلا

أي: أأفرحُ.

وثمرة الخلاف: أن قوم فرعون كانوا متيقنين: أنهم، إن غلبوا موسى، كان لهم الأجر من فرعون. وهذا: ما دلت عليه قراءة الخبر. إلا أنهم ساقوا رغبتهم هذه في صورة الاستفهام، إما تأدباً مع فرعون، وإما بقصد إلزامه به. وهذا ما أفادته قراءة الاستفهام. وهذا كله يدل على: أنهم كانوا متحفزين لهزيمة موسى عليه السلام، وهو يدحض حجة فرعون: حينما اتهمهم – بعد إيمانهم – بالتآمر مع موسى عليه السلام، بقوله: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ﴾ [الأعراف ١٢٣].

الكلمة الثالثة: ﴿ءَامَنتُم﴾

في ثلاثة مواضع:

الأول: في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَآ أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف ١٢٣].

(١) البيت لحضرمي بن عامر، انظر: الحجة، أبو على الفارسي، ج: ٤، ص:.٦٥، والنسبة للشاعر من حاشية محققه.

الثاني: في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه ٧١].

الثالث: في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء ٤٩].

مذاهب القراء:

قرأ المواضع الثلاثة بالإخبار: حفص ورويس وورش من طريق الأصبهاني عنه. واختُلف عن قنبل في حرف طه، فروَوْا عنه الإخبار، ورووا عنه الاستفهام. وقرأ الباقون بالاستفهام في المواضع الثلاثة. واختلفوا في تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها: فحققها في المواضع كلها: حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح، واختلف عن هشام، وسهلها الباقون، وهم: أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وورش من طريق الأزرق والبزي وابن ذكوان. وافقهم قنبل على التسهيل: في الشعراء، وكذا في طه، من طريق من قرأ بالاستفهام. وأما في الأعراف: فأبدل الأولى واواً – بعد ضمة النون من (فرعونُ) – حالة الوصل، واختلف عنه في تسهيل الثانية[1].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وجه القراءة بالاستفهام: الإنكار عليهم والتقريع، يوبخهم به ويستنكره. ووجه من قرأه بهمزة واحدة: أن فرعون أخبر السحرة بإيمانهم على "وجه التقريع لهم بإيمانهم والإنكار له عليهم"[2] فالخبر هنا بمعنى: الاستفهام، وإنما حُذفت الهمزة "استخفافاً، وحسن ذلك؛ لأن ما في الكلام من معنى التوبيخ

---

(١) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٦٨ و٣٦٩.

(٢) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٤، ص: ٧٠.

والتقريع من فرعون للسحرة يدل على الاستفهام، الذي معناه: الإنكار منه لفعلهم الإيمان"[1].

الكلمة الرابعة: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾

في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس ٨١].

مذهب القراء:

قرأه بالاستفهام: أبو عمرو وأبو جعفر، ويجوز لهما إبدال همزة الوصل ألفاً، ويجوز تسهيلها. وقرأه الباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتُحذف ياء الصلة في الهاء من (به)[2].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وجه قراءة الاستفهام: أن (ما): استفهام في موضع رفع بالابتداء. و(جئتم به): الخبر. و(السحر):

بدل من (ما)، "فلحقته ألف الاستفهام؛ لتدل على الاستفهام؛ لأنه بدل من استفهام. وحسن ذلك؛ ليتساوي البدل والمبدل منه في الاستفهام، كما تقول: كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟". "ولا خبر لـ(السحر)؛ لأن خبر الأول المبدل منه يغني عن خبر المبدل". "ومعنى الاستفهام في هذه القراءة ليس على معنى الاستخبار؛ لأن موسى، صلى الله عليه وسلم، قد علم وأيقن أن الذي جاءوا به سحرٌ؛ لكنه استفهام في اللفظ، ومعناه التقرير[3]، "وفيه أيضاً معنى التحقير لما جاءوا به"[4].

ويجوز أن تكون (مَا) منصوبة بمضمر، تفسيره: جئتم به، و(السحر):

---

(١) الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٤٧٣.

(٢) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٧٨.

(٣) الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٥٢١، وما قبله منه كذلك. ويُنظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٤، ص: ٢٩٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ص: ٣٣٥.

خبر مبتدأ محذوف. قال أبو حيان: "ويجوز عندي في هذا الوجه: أن تكون (مَا): موصولة مبتدأة، وجملة الاستفهام: خبر؛ إذ التقدير: أهو السحر؟ أو آلسحر هو؟ فـ(هو): الرابط، كما تقول: الذي جاءك أزيد هو؟"[1]

وجه القراءة بهمزة الوصل بغير استفهام: أن (ما) "بمعنى: (الذي)، في موضع رفع بالابتداء. و(جئتم به): صلة (ما)، و(السحر): خبر الابتداء"[2] ويجوز أن تكون (ما): "استفهامية، في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصب على الاشتغال. وهو استفهام، على سبيل التحقير والتعليل لما جاءوا به. و(السحر): خبر ابتداء محذوف، أي: هو السحر"[3].

ويمكن القول: بأن موسى عليه السلام، أخبر قومه بأن ما جاءوا به: هو السحر، منكراً لهم صنيعهم، فدلت قراءة الاستفهام على هذا الإنكار. وليس هناك تضاد بين القراءتين.

فإن قيل: إن القائل هو: موسى عليه السلام، وهو إما: أن يكون مخبراً أو مستفهماً؟ **فالجواب**: لا يتعين ذلك؛ لأن لغته ليست هي اللغة العربية، وهو أخبر قومه منكراً لهم، فعبر القرآن عن ذلك بالقراءتين؛ ليدل على هذه الحالة. والله أعلم.

الكلمة الخامسة: ﴿أَءِنَّكَ﴾

في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف ٩٠].

---

(١) البحر المحيط، ج: ٥، ص: ١٨٣.

(٢) الكشف، مكي، ج:١، ص:٥٢١، ويُنظَر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٤، ص:٢٩٠ و٢٩١، وإملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ج: ٢، ص: ٣٢.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٥، ص: ١٨٣.

مذاهب القراء فيها:

"قرأه بهمزة واحدة على الخبر: ابن كثير وأبو جعفر، والباقون بهمزتين، على الاستفهام. وهم على أصولهم"[١]، أي: في التسهيل، والتحقيق، والفصل بين الهمزتين بألف.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وجه القراءة بالاستفهام: "أنه أتى بلفظ الاستفهام، الذي معناه الإلزام والإثبات،لم يستخبروا عن أمر جهلوه، إنما أتوا بلفظ يحققون به ما صح عندهم، من أنه هو يوسف"[٢]. "ويدل على الاستفهام قوله: (أنا يوسف)، فإنما أجابهم عما استفهموا عنه"[٣].

وجه القراءة بالخبر: "أنهم لما عرفوا يوسف، وتيقنوا أنه هو، أتوا بـ(إنّ)، التي لتأكيد ما بعدها، واستغنوا عن الاستخبار؛ لأنه شيء قد ثبت عندهم، فلا معنى للاستخبار عنه"[٤] واستُبعد هذا من جهة تخالف القراءتين، أي: إنهم إما: أن يكونوا مستفهمين، وإما: أن يكونوا مخبرين، فتكون القراءتان متضادتين. **وأجيب عنه، بوجهين، الأول:** "بأن بعضهم قاله استفهاماً، وبعضهم قاله خبراً"[٥].

والثاني: أن يراد بهذه القراءة الاستفهام، إلا أنه حُذف حرف الاستفهام، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء ٢٢]، كأنه قال: أوَ تلك نعمة تمنها عليّ؟ فتتفق القراءتان معنى[٦].

---

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٧٢.
(٢) الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ١٤.
(٣) الحجة، أبو علي، ج:٤، ص:٤٤٧. ويُنظَر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٣٦٣
(٤) الكشف، مكي: الصفحة نفسها.
(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج: ٦، ص: ٥٥١.
(٦) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج:٤، ص: ٤٤٧. وقد سبق: أنه نسب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش، وسبق كذلك: أن في معاني القرآن ما يدل عليه. (راجع: المطلب الأول: معاني الهمزة في أصل وضعها).

ويمكن أن يقال: إنه لا تعارض؛ لأنهم - إن أخبروا ولم يستفهموا - فإن في إخبارهم معنى التعجب، للحالة التي قدرها له المولى سبحانه، بعد أن كانوا ألقوه في الجب. وإن كانوا قد استفهموا، فلأنهم لم يقصدوا الاستخبار؛ لأنهم كانوا تيقنوا أنه يوسف، وإنما قصدوا: الإلزام والإثبات، كما مر في توجيه قراءة الاستفهام. ولا يخفى علينا: أنهم ليسوا عرباً، حتى نحاكمهم إلى لغة العرب، وإنما القرآن يحكي معنى ما قالوه، بالأساليب المعروفة عند العرب. والله أعلم.

ثمرة الخلاف: دلت قراءة الخبر: أنهم ظهرت لهم دلائل، تدل على أنه يوسف، فهم قد تيقنوا ذلك. إلا أنهم - لفرط تعجبهم من الحالة التي صار إليها، من طفل يُلقى في جب، فيصبح ملكاً يقصدونه من مكان بعيد - ألقوا الجملة في صيغة السؤال؛ تعجباً من حاله. وهذا هو مفاد قراءة الاستفهام. والله أعلم.

الكلمة السادسة: ﴿أَءِذَا﴾

في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم ٦٦].

مذاهب القراء فيها:

اختُلف فيه عن ابن ذكوان، حيث روَوْا عنه: القراءة بهمزة واحدة على الخبر، أي: إذا. ورووا عنه: القراءة بهمزتين، على الاستفهام، كبقية القراء، أي: (أئذا)[1].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وجه القراءة بهمزتين: أنه أدخل همزة الاستفهام على معنى: الجحد والإنكار، من الكافر، أنه لا يبعث أبداً. ووجه القراءة بهمزة واحدة: "إما: أن تكون حذفت الهمزة؛ لدلالة المعنى عليه، وإما: أن يكون إخباراً، على سبيل الهزء والسخرية بمن يقول ذلك؛ إذ لم يُرد به مطابقة اللفظ للمعنى"[2].

---

(١) انظر تفصيل طرق ابن ذكوان في: النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٧٢.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٦، ص: ٢٠٧.

وثمرة الخلاف: أن هذا الكافر منكر للبعث، مستبعد له، مستهزئ ممن يعتقد ذلك؛ بدليل أنه صاغ كلامه على هيئة الخبر، إمعاناً في الاستهزاء بمن يؤمن بذلك. وقد لا يُفهم هذا الإمعان في الاستهزاء، لو اقتصر على صيغة الاستفهام؛ إذ ربما يكون مستخبراً غيرَ مُنكِر. **أو يمكن أن يقال**: إن كلمة الإنسان جنس، يدخل فيه: المنكر المستهزئ المستبعد لحياة الإنسان بعد موته، وهذا ما تدل عليه قراءة الخبر، ويدخل فيه: المتردد الشاك، الذي يريد الاستعلام عن هذه الحالة، وإن لم يكن مستهزئاً، وهذا ما أفادته قراءة الاستفهام. والله أعلم.

الكلمة السابعة: ﴿أَصْطَفَى﴾

في قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات ١٥٣].

مذاهب القراء:

قرأ أبو جعفر: بوصل الهمزة على الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة. وهو: أحد الوجهين عن ورش. وقرأ

الباقون: بهمزة مفتوحة، على الاستفهام، وهو: الوجه الآخر عن ورش[(١)].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وجه القراءة بالاستفهام: "التقريع لهم بذلك والتوبيخ"[(٢)] وفيه إنكار واستبعاد لما يزعمونه[(٣)].

وتتجه القراءة بالخبر على أنحاء[(٤)]:

الأول: أن يكون المعنى: "اصطفي البنات فيما يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ

---

(١) انظر تفصيل طرقه في: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص:٣٦٠.
(٢) الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٦، ص: ٦٤.
(٣) انظر: البحر المحيط أبو حيان»، ج: ٧، ص: ٣٧٧.
(٤) انظر الخمسة أوجهٍ الأولى في: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٦، ص: ٦٤ و٦٥.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان٤٩]. أي: عند نفسك، وفيما كنت تقوله".

الثاني: "أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا: اصطفى البنات، فحذف: (قالوا). وقوله بعدُ: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [١٥٤]، توبيخ لهم، على قولهم الكذب".

الثالث: "أن يكون (اصطفى البنات): بدلاً من قوله: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [١٥٢]؛ لأن ولادة البنات واتخاذهن اصطفاء لهن".

الرابع: أن يكون (اصطفى): تفسيراً لكذبهم، الذي نُسب إليهم في قولهم: (ولد الله)، كما أن (لهم مغفرة): تفسير للوعد، في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة ٩].

الخامس: "أن يكون متعلقاً بالقول، على أنه: أُريد حرف العطف، فلم يذكر، واستغنى - بما في الجملة من الاتصال بالأولى - عن حرف العطف".

السادس: أن يكون أراد بها الاستفهام كذلك. "والعرب، إذا وجهوا الاستفهام إلى التوبيخ، أثبتوا ألف الاستفهام أحياناً، وطرحوها أحياناً"[(١)].

وضعّف بعضهم هذه القراءة، زاعماً: "أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها، وذلك قولهم: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [١٥٢]، ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [١٥٤]، فمن جعلها للإثبات: أوقعها دخيلة بين نسيبين"[(٢)] ورُد عليه، بأنها: "ليست دخيلة بين نسيبين. بل لها مناسبة ظاهرة مع قولهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾. وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، فهي: جملة اعتراض بين مقالتي الكفر، جاءت للتشديد، والتأكيد في كون مقالتهم تلك، هي من إفكهم"[(٣)].

---

(١) انظر: جامع البيان، الطبري، ج: ٢٣، ص: ١٠٦. ويُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج: ٢، ص: ٣٩٤.

(٢) الكشاف، الزمخشري، ج: ٣، ص: ٣٥٤.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص: ٣٧٧.

الكلمة الثامنة: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾

في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص ٦٣].

مذاهب القراء:

"قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف: بوصل همزة (اتخذناهم)، على الخبر، والابتداء بكسر الهمزة. وقرأ الباقون: بهمزة قطع مفتوحة على الاستفهام"(١).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من فتح همزة القطع: جعله على لفظ الاستفهام، وليس استفهاماً على الحقيقة؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخرياً، وإنما هو على معنى التقرير(٢) أي: الاعتراف بما ارتكبوه في الدنيا من اتخاذهم سخرياً. وهو تقرير، "على جهة التوبيخ لها والأسف، أي: اتخذناهم سخرياً، ولم يكونوا كذلك"(٣) وفيه معنى الإنكار. أي: "أنكروا على أنفسهم اتخاذهم سخرياً وزيغ أبصارهم عنهم"(٤).

وقراءة الخبر، تحتمل وجهين(٥).

الأول: أن يكون معناها: الاستفهام، كالقراءة السابقة، إلا أنه استغنى عن الهمزة، بما دل عليه الكلام من التقرير والتوبيخ، وبدلالة (أم) بعده على الهمزة.

الثاني: أن يكون معناها الخبر؛ "لأنهم قد علموا: أنهم اتخذوا المؤمنين في

---

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٣٦١ و٣٦٢.

(٢) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٦، ص: ٨٣، و انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٦١٧.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص:٤٠٧. وانظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٣٤.

(٤) فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، ج: ٤، ص: ١٢١٦.

(٥) انظر: الكشف، مكي، ج:٢، ص:٢٣٣ و٢٣٤.

الدنيا سخرياً، فأخبروا عما فعلوه في الدنيا، ولم يستخبروا عن أمر لم يعلموه".

وعلى هذه القراءة: اختلفوا في موقع (اتخذناهم) من الإعراب، فقيل: إنها صفة لـ (رجال)، وقيل: هي حال، أي: وقد اتخذناهم[١].

واختلفوا - كذلك - في الجملة المعادلة لـ (أم): قيل: إنها "محذوفة، المعنى: أمفقودون هم؟ أم زاغت عنهم الأبصار؟"[٢] وقيل: إن (أم) "معادلة لـ(ما)، في قوله: (ما لنا لا نرى)، وذلك أحسن؛ لأن (أم): تقع في أكثر أحوالها معادلة للاستفهام"[٣] وقيل: "(أم): بعده منقطعة، على معنى: بل أزاغت عنهم الأبصار، أي: ما لنا لا نراهم في النار؟. بل: أزاغت عنهم أبصارنا، فلا نراهم فيها، وقد خفي مكانهم علينا؟!"[٤].

وثمرة الخلاف: أن هؤلاء العتاة من الكافرين، كانوا يسخرون من ضعفة المسلمين، ويسخرونهم لخدمتهم في الدنيا، وكانوا - لفرط احتقارهم لهم - يحسبون أنهم يسبقونهم إلى النار، ولكنهم فوجئوا بأنهم ليسوا معهم، فشكوا: هل هم في النار ولكن أبصارهم زاغت عنهم، أم أنهم ليسوا فيها؟. وهنا تذكروا: أنهم كانوا يسخرون منهم، ويسخرونهم لخدمتهم، وهذا ما دلت عليه قراءة الخبر.

ثم إنهم تحسروا على ذلك، عندما تبين لهم أنهم كانوا مخطئين، حتى أخرجوا الكلام على صورة الاستفهام؛ تعجباً من أنفسهم وتحسراً: كيف خفي عليهم أمرهم في الدنيا!؟ وهذا ما تدل عليه قراءة الاستفهام. والله أعلم.

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص: ٤٠٧. وفيه: نسب القول الأول لأبي حاتم والزمخشري وابن عطية، والثاني لابن الأنباري.

(٢) الحجة، أبو علي، ج:٦، ص:٨٣.

(٣) الكشف، مكي، ج:٢، ص: ٢٣٤. وانظر: المشكل، ص:٥٨١.

(٤) فتح الوصيد، ج:٤، ص:١٢١٥.

الكلمة التاسعة: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت ٤٤].

مذاهب القراء:

قرأه بهمزة واحدة، على الخبر: قنبل وهشام ورويس، باختلاف عنهم. وقرأه الباقون بهمزتين. واختلفوا في تحقيق الثانية وتسهيلها، فحققها: حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح، وسهلها الباقون. وهم على أصولهم من البدل والتسهيل وإدخال الألف وعدمه(١).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بهمزة واحدة: "جعل الكلام كله خبراً، حكاية عن قول الكفار أنهم قالوا: لولا فصلت آيات القرآن، بعضه أعجمي، وبعضه عربي، فيعرف العربي ما فيه من العربي، ويعرف العجمي ما فيه من العجمي"(٢). "أو يكون على الإخبار بأن القرآن أعجمي، والمرسل إليهم لسانُهم عربي، أو الرسول عربي"(٣)، "كأنهم ينكرون ذلك"(٤).

ومعنى القراءة على الاستفهام: "أنه على الإنكار منهم لذلك؛ لأنه قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟﴾ منكرين: أقرآن أعجمي ونبي عربي؟ كيف

---

(١) انظر تفصيل طرقه في: النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٦٦.

(٢) الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٤٨، و انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٦٣٧، و جامع البيان، الطبري، ج: ٢٤، ص: ١٢٧.

(٣) فتح الوصيد، السخاوي، ج: ٢، ص: ٢٩٣.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص: ٥٠٢.

يكون هذا؟ فأخبر عما لم يكن لو كان كيف يكون، فبين أنه لو أنزل القرآن بلسان العجم، لقالت قريش: أقرآن أعجمي ونبي عربي، إنكاراً منهم لذلك"[1].

الكلمة العاشرة: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف ٢٠].

مذاهب القراء:

"قرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع وأبو عمرو والكوفيون، والباقون بهمزتين، على الاستفهام"[2].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من استفهم: أجرى الكلام على معنى التقرير والتوبيخ، الذي يأتي بلفظ الاستفهام. وقد جاء هذا النحو من الاستفهام في مواطن كثيرة في القرآن[3] كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأحقاف ٣٤]. والاستفهام الذي معناه التقرير والتوبيخ، خبر في المعنى، ولهذا حسنت الفاء في قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾، "ولو كان استفهاماً محضاً لم تدخل الفاء"[4].

من قرأ بهمزة واحدة: أتى به على لفظ الخبر؛ لأنه غير استخبار، إنما هو تقرير وتوبيخ، فالمعنى يدل على الألف المحذوفة، ولفظ التهدد والوعيد – في قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ – يدل على ألف الاستفهام[5].

---

(١) الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٤٨.
(٢) النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٦٦.
(٣) انظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٧٣.
(٤) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٨، ص: ٦٣.
(٥) انظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٧٤.

"والعرب توبخ بهمزة الاستفهام تارةً، وتستغني عنها تارةً؛ لأنها ليست للاستخبار، فالتوبيخ يحصل بهمزة الخبر، كقولك: يا فلان أتيت منكراً"[(١)].

قال في جامع البيان: "وأعجب القراءتين إليّ: تركُ الاستفهام؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، ولأنه أفصح اللغتين"[(٢)].

فإن كان كذلك، **فثمرة الخلاف**: أن هذا القرآن قد نزل بالفصيح والأفصح من لغات العرب؛ حتى لا تبقى لهم حجة في عدم القدرة على معارضته؛ وذلك نزولاً بهم إلى مستويات كلامهم العادي. وهذا فيه – من التحدي – ما فيه. ومع ذلك: عجزوا عن معارضته، فدل على أنه من لدن حكيم خبير. **وفيه أيضاً**: أنه قد استوعب أساليب الكلام التي يتقنونها، فهم يستفهمون بالتوبيخ ولا يستفهمون. "يقولون: ذهبتَ ففعلتَ وفعلتَ، ويقولون: أذهبتَ ففعلتَ وفعلتَ؟"[(٣)] والله أعلم.

الكلمة الحادية عشر: ﴿إِنَّا﴾

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الواقعة ٦٦].

مذاهب القراء:

"رواه بهمزتين، على الاستفهام: أبو بكر. وقرأه الباقون، بهمزة واحدة، على الخبر"[(٤)].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

القراءة بهمزتين: "على الاستفهام، الذي معناه: الإنكار والجحود للعذاب والهلاك، الذي ينزل بهم؛ لكفرهم"[(٥)].

---

(١) فتح الوصيد، السخاوي، ج:٢، ص:٢٩٤. وانظر: جامع البيان، الطبري، ج: ٢٦، ص: ٢١. ومعناه في: معاني القرآن، الفراء، ج:٣، ص:٥٤

(٢) ج: ٢٦، ص: ٢١.

(٣) معاني القرآن، الفراء، ج: ٣، ص: ٥٤.

(٤) النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٧٢.

(٥) الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٣٠٥.

والقراءة بهمزة واحدة: "على لفظ الخبر. والقول مضمر في القراءتين. والمعنى: فظلتم تفكّهون، تقولون: إنا لمُغرمون، فالتفسير: تندمون على ما سلف من ذنوبكم، تقولون: إنا لمعذبون، وقيل: مهلكون"[١]. "وفي القراءة على لفظ الخبر معنى الجحود كالاستفهام"[٢].

وثمرة الخلاف، فطن إليها في نظم الدرر، فقال:"وقراءة أبي بكر، عن عاصم بالاستفهام؛ لإنكار هذا الواقع، والاستعظام له، والتعجب منه. وهي منبهة على أنهم – لشدة اضطرابهم من ذلك الحادث – مذبذبون، تارةً يجزمون باليأس والشر، وتارةً يشكون فيه وينسبون الأمر إلى سوء تصرفهم"[٣]، فحالة جزمهم باليأس دلت عليه قراءة الخبر. وحالة شكهم، وتذبذبهم، وتعجبهم مما حل بهم دلت عليه قراءة الاستفهام. والله أعلم.

الكلمة الثانية عشر: ﴿أَن كَانَ﴾

في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم ١٤].

مذاهب القراء:

"قرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف وحفص، وقرأه الباقون بهمزتين، على الاستفهام"[٤].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بهمزتين: "أدخل فيه الاستفهام، على معنى: التوبيخ والتقرير للمُخبر عنه، أنه يقول في آيات الله: أساطير الأولين، فهو أبين في توبيخه وتقريره على كفره"[٥] ومن قرأ بهمزة واحدة: "أنه لما علم: أن الكلام ليس

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ج: ٢، ص: ٣٠٦.
(٣) نظم الدرر، البقاعي، ج: ١٩، ص: ٢٢٥.
(٤) النشر، ابن الجزري، ج: ١، ص: ٣٦٧.
(٥) الكشف، مكي، ج:٢، ص:٣٣١. وفيه وردت كلمة (التقدير)، بدلاً عن (التقرير)، وهو خطأ بين.

باستخبار، لم يأت بلفظ يدل على الاستخبار، ف(أن): في موضع نصب بفعل مضمر، دل عليه الكلام، تقديره: الجحدُ لأن كان، أو أتكفر"[1].

ومنع أبو علي الفارسي أن يكون العامل فيه: (تُتلى)، أو (قال). أما (تُتلى): فلأنه أُضيف (إذا) إليه، "والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله"، وأما (قال): فلأنه جواب (إذا)، "وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له، ولا يتقدم عليه". وعليه: يكون محمولاً على ما يدل عليه هذا الكلام في المعنى، وهو: يجحد، أو يكفر، ونحوه. وهو يرى: جواز أن يعمل فيه هذا المعنى، وإن كان متقدماً عليه؛ لشبهه بالظرف. واستدل على مشابهته للظرف: بتقدير اللام معه. قال: "فإذا صار كالظرف – من حيث قلنا – لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه، كما لم يمتنع في نحو: ﴿يُنَبَّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ ٧]، لما كان ظرفاً، والعامل فيه: (بُعِثْتُم)، الدال عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فكذلك: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾. كأنه: جحد بآياتنا؛ لأن كان ذا مال وبنين، أو كفر بآياتنا؛ لأن كان ذا مال وبنين. وعلى هذا المعنى: يكون محمولاً فيمن استفهم". قال: "لأنه توبيخ وتقرير، فهو بمنزلة الخبر"[2].

وثمرة الخلاف: أن قراءة الخبر دلت على: أن هذا الكافر، صده عن الإيمان بآيات الله: أن كان ذا مال وبنين؛ ظناً منه أنه قوي بذلك. ودلت قراءة الاستفهام على: التعجب من حاله هذه، واستنكارها؛ إذ تبين بها جهله المطبق، حيث إن المال والبنين من نعم الله تعالى عليه، التي كانت تستوجب منه الشكر عليها، لا الجحود لآيات الله بسببها. والله أعلم.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٦، ص: ٣١٠ و٣١١.

المبحث الثاني
اختلافهم في الواو حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني الواو في أصل وضعها

تأتي الواو في اللغة لعدة معانٍ منها:

- العطف لمطلق الجمع[1]، وهي قد تعطف الشيء على مصاحبه، نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٥] وقد تعطفه على سابقه، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد:٢٦] وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣][2]

ويرى بعضهم أنها يجوز أن ترتب[3]، نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

ويدخل مع هذه الواو التي يسمونها: واو الابتداء، أو واو الاستئناف. وهي التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، سُميت بذلك؛ لئلا يُتوهم أن ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها[4] ومثاله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

---

(١) انظر: معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، ص: ٥٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ص: ٤٦٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص:٤٦٣

(٣) والقائل بذلك: قطرب وعيسى بن علي الربعي، وغيرهما، انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٥٩، و الجنى الداني، المرادي، ص: ١٨٨، و مغني اللبيب، ابن هشام، ص: ٤٦٤.

(٤) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص: ١٩١.

- نصب الفعل بعدها بـ(أنْ) مقدرة، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، إذا نهيتَه عن الجمع بينهما. ونحو: لا يسعُني شيءٌ ويضيقَ عنك[١].

- الجمع دون العطف، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، أي: مع الخشبة[٢].

- ربط جملة الحال[٣] وذلك نحو: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤].

- وتكون زائدة عند الكوفيين دون البصريين، نحو: ﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣] وتأولها البصريون على حذف الجواب[٤].

- إفادة القسم. وهي: واو القسم، تجر الاسم الظاهر دون المُضمر[٥] نحو: وَاللهِ. وقيل: "هي بدل من الباء، في قول: حلفت بالله لأخرجنّ"[٦].

- وقد تفيد التخيير، كما تفيده (أو)، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء ٣]. المعنى: أو ثلاث أو رباع[٧].

- وتكون زائدة للتأكيد[٨]، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر ٤]؛ فأتى بالواو. ولم يأت بالواو في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء ٢٠٨].

---

(١) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٦٢، و الأزهية في علم الحروف، الهروي علي بن محمد النحوي، ص: ٢٣٩ و٢٤٠.

(٢) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٦٠

(٣) انظر: معاني الحروف، الرماني، الصفحة نفسها، و الجنى الداني، المرادي، ص: ١٩٢، والأزهية، الهروي، ص:٢٣٣.

(٤) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٦٣، والجنى الداني، المرادي، ص: ١٩٣، و١٩٤، ومغني اللبيب، ابن هشام، ص: ٤٧٣.

(٥) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص: ١٨٥.

(٦) معاني الحروف، الرماني، ص:٦١.

(٧) انظر: الأزهية، الهروي، ص: ٢٣٣.

(٨) انظر: الأزهية، الهروي، ص: ٢٣٨ و٢٣٩.

المطلب الثاني
مواضع الاختلاف في الواو

الموضع الأول: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾

في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

مذاهب القراء:

قرأ ابن عامر: (قالوا) بغير واو قبل القاف، وهو كذلك في المصحف الشامي، وقرأ الباقون: (وقالوا)، أي: بواو قبل القاف، كما هو في مصاحفهم. ولا خلاف بينهم في حذف الواو من موضع يونس[1] وهو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِىُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾: "هذا إخبار عن النصارى في قولهم: المسيح ابن الله، وقيل: عن اليهود في قولهم: (عزيرٌ بنُ الله)، وقيل: عن كفرة العرب في قولهم: الملائكة بنات الله"[2] والقراءة بالواو آكد في الربط؛ فيكون عطف جملة خبرية على جملة مثلها[3].

---

(١) انظر: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص: ٢٢٠، وانظر: البديع في رسم المصاحف، أبو عبد الله محمد بن يوسف الجهني، ص: ١٧٥ و١٧٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ج: ١، ص: ٤٤٤.

(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ١، ص: ٣٦٢.

العطف إما أن يكون على[1]:

- ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة ١١٣].
- أو على ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة ١١١].
- أو على ﴿مَّنَعَ﴾ [البقرة ١١٤].
- أو على مفهوم: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾، دون لفظه؛ لاختلاف الجملتين، فإن إحداهما إنشائية، والأخرى خبرية. "**والتقدير**: ظلموا ظلماً شديداً بالمنع، وقالوا. وإن جُعل من عطف القصة على القصة، لم يحتج إلى تأويل، والاستئناف حينئذ بياني، كأنه قيل، بعدما عدد من قبائحهم: هل انقطع خيط إسهابهم في الافتراء على الله أم امتد؟ فقيل: بل امتد؛ فإنهم قالوا ما هو أشنع وأفظع".
- أو على: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾، أي: "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمُه، وسعى في خرابها، وقالوا اتخذ الله ولداً. وهم: النصارى الذين زعموا أن عيسى ابن الله". تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

والقراءة بغير واو على: "استئناف الكلام، أو ملحوظاً فيه معنى العطف. واكتفى بالضمير والربط به، عن الربط بالواو"[2].

ولم يختلفوا في موضع يونس؛ "لأنه ليس قبله ما ينسق عليه، فهو ابتداء كلام، واستئناف خرج مخرج التعجب من عظم جرائمهم، وقبيح افترائهم، بخلاف هذا الموضع؛ فإن قبله: (وقالوا لن يدخل الجنة) و(وقالت اليهود والنصارى)، فعطف على ما قبله، ونسق عليه"[3]

وأما هذا الموضع: فاختلفوا فيه، فقيل:"المعنى واحد في إثباتها وحذفها؛

---

(١) انظر الأقوال الأربعة الأولى في: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، ج: ١، ص: ٣٦٦. والثاني منها قاله أبو البقاء. (انظر: الإملاء، ج:١، ص: ٥٩). والخامس منها للطبري. (انظر: جامع البيان، ج:١، ص: ٥٠٦).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ١، ص: ٣٦٢.

(٣) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٢٠.

لأن الواو تعطف جملة على جملة، ويُستغنى عنها إذا التبست الجملة الثانية بالأولى، وإن أُتي بها فحسن"[1].

فحذف الواو يجوز من وجهين: **الأول**: أن جملة (قالوا اتخذ الله ولداً) ملابسة بما قبلها من قوله﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ١١٤] ؛ لأن من منع مساجد الله، هم: جميع المتظاهرين على الإسلام. وعليه: فالذين قالوا: اتخذ الله ولداً، من جملة هؤلاء، فيُستغنى عن الواو؛ لالتباس الجملة بما قبلها، كما استغني عنها في نحو قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة ٣٩]. "ولو كان: (وهم فيها خالدون)، كان حسناً، إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها، أغنى عن الواو. والوجه الآخر: أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم"[2].

ومناسبة الآية للتي قبلها - وهي: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١١٥] - أنه تقدم فيها وصفه تعالى بتمام القدرة، واتساع الفضل، وشمول العلم. وبهذا يُعلم: أنه من المحال افتقارُه إلى شيء، ولدٍ أو غيرِه، فقدم أهل الأديان الباطلة كلهم؛ بسبب فريتهم الشنيعة، في نسبة الولد إليه، فقال، معجِّباً ممن اجترأ على نسبة ذلك إليه مع معرفة ما تقدم: (وقالوا اتخذ الله ولداً). "ولما كان العطف على مقالات أهل الكتاب ربما أوهم اختصاص الذم بهم، حذفت واو العطف في قراءة ابن عامر، على طريق الاستئناف في جواب: (من). كأنه قال: هل انقطع حبل افترائهم؟ إشارةً: إلى ذم كل من قال بذلك، وذلك إشارة إلى شدة التباسها، كما قال الإمام أبو علي الفارسي في كتاب الحجة؛ لأن جميع المتحزبين على أهل الإسلام، مانعون لهم من إحياء المساجد بالذكر؛ لشغلهم لهم بالعداوة عن لزومها. **والحاصل**: أنه إن عطف: كان انصباب الكلام إلى أهل الكتاب، وأما غيرهم فتبع

---

(١) فتح الوصيد، السخاوي، ج: ٣، ص: ٦٦٠.

(٢) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٢، ص: ٢٠٢.

لهم للمساواة في المقالة، وإذا حُذفت الواو: انصب إلى الكل انصباباً واحداً"[1] وبهذا يظهر لنا ثمرة الاختلاف بين القراءتين.

الموضع الثاني: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣].

مذاهب القراء:

قرأ المدنيان (نافع وأبو جعفر) وابن عامر بغير واو قبل (سارعوا)، وهي كذلك في مصاحفهم، وقرأ الباقون بواو قبلها، كما في مصاحفهم[2].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بالواو: عطف الجملة على الجملة، أي: عطف جملة (وسارعوا)، على جملة (وأطيعوا الله والرسول). ومن ترك الواو: "فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى، مستغنية بالتباسها لها عن عطفها بالواو"[3] وإنما كانت الجملة ملتبسة بما قبلها؛ "لأن الضمائر غير مختلفة، والمأمورين غير مختلفين"[4] أي: أن الضمائر في (وسارعوا) وفي الجملة التي قبلها، وهي: (وأطيعوا) متفقة، وكذلك المأمورون فيهما هم المؤمنون، فلم يكن ثمة اختلاف بينهما، ولهذا حسن حذف الواو.

والجملة – إذا التبست بالأخرى – يجوز حذف الواو وإثباتها. ورد إثباتها

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، ج: ٢، ص: ١٢٦. و انظر ما قبله فيه كذلك.

(٢) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٤٢، وانظر: المصاحف، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، ج: ١، ص: ٢٥٣ و٢٦٧، وانظر: البديع، الجهني، ص: ١٧٦.

(٣) الحجة، أبو علي، ج: ٣، ص: ٧٨.

(٤) الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٣٥٦.

في قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف ٢٢]، وورد حذفها في قوله تعالى: ﴿سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.[١]

ويجوز في ترك الواو معنى آخر، وهو أن تكون على الاستئناف[٢].

ووجه مناسبة الآية للآيات السابقة لها: أن التي قبلها: تضمنت النهي عن الربا؛ الذي يقتضي صرف النفوس عن أي إقبال على الدنيا، وتضمنت - كذلك - الأمر بما يضمن الفوز والنجاة والقرب. ولما كان ذلك ممكناً مع التواني، أمر بالمسارعة فيه[٣].

الموضع الثالث: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

والآية التي قبلها هي: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢].

مذاهب القراء:

في الآية ثلاث قراءات[٤]:

الأولى: (يقولُ)، بغير واو قبل الياء، وبرفع اللام. وهي: لنافع وأبي جعفر وابن كثير وابن عامر. **الثانية**: (ويقولَ)، بواو قبل الياء، وبنصب اللام. وهي: لأبي عمرو ويعقوب.

---

(١) انظر: فتح الوصيد، السخاوي، ج: ٣، ص: ٧٩٥.
(٢) انظر: فتح الوصيد، الصفحة ذاتها. وانظر: الكشف، الصفحة نفسها.
(٣) انظر: البقاعي، نظم الدرر، ج: ٥، ص: ٧٠.
(٤) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٥٤.

الثالثة: (ويقولُ)، بواو قبلها كذلك، وبرفع اللام. وهي: للباقين، وهم الكوفيون.

وكلٌّ قرأ بما في مصحفه، ففي: "مصاحف أهل المدينة ومكة والشام: (يقول الذين ءامنوا)، بغير واو قبل (يقول)، وفي مصاحف أهل الكوفة والبصرة وسائر العراق: (ويقول) بالواو"[(١)].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

قال أبو حيان: "قال المفسرون: لما أجلى بني النضير، تأسف المنافقون على فراقهم، وجعل المنافق يقول لقريبه المؤمن، إذا رآه جاداً في معاداة اليهود: (هذا جزاؤهم منك، طال - والله - ما أشبعوا بطنك. فلما قُتلت قريظة، لم يطق أحد من المنافقين ستر ما فيه نفسه، فجعلوا يقولون: أربعمائة حُصدوا في ليلة، فلما رأى المؤمنون ما قد ظهر من المنافقين، قالوا: أهؤلاء - أي: المنافقون- الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم؟. **والمعنى**: يقول بعضهم لبعض تعجباً من حالهم؛ إذ أغلظوا بالإيمان للمؤمنين: أنهم معكم، ومعاضدوكم على اليهود. فلما حل باليهود ما حل: ظهر من المنافقين ما كانوا يسرونه من موالاة اليهود، والتمالؤ على المؤمنين. ويحتمل: أن يقول المؤمنون ذلك لليهود، ويكون الخطاب في: (إنهم لمعكم) لليهود؛ لأن المنافقين حلفوا لليهود بالمعاضدة والنصرة، كما قال تعالى، حكايةً عنهم: ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر ١١]، فقالوا ذلك لليهود، يحسرونهم على موالاة المنافقين، وأنهم لن يغنوا عنهم من الله شيئاً، ويغتبطون بما من الله عليهم من إخلاص الإيمان"[(٢)]

من قرأ بالعطف والرفع: (ويقولُ)؛ فعلى القطع من الأول. "أي: قال المؤمنون لليهود على جهة التوبيخ: أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم

---

(١) المقنع، أبو عمرو الداني، ص:١٠٧. وانظر: البديع، الجهني، ص: ١٧٦.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ٥٠٩. وفيه: يجسرونهم، بالجيم. والمعنى لا يستقيم إلا بالحاء، كما أثبته.

يعينونكم على محمد. ويحتمل أن يكون من المؤمنين بعضهم لبعض؛ أي: هؤلاء الذين كانوا يحلفون أنهم مؤمنون، فقد هتك الله اليوم سترهم"[1].

وقيل: من رفع: "جعل الواو عطفت جملةً على جملة، لم تعطف مفرداً على مفرد"[2].

وفي المعطوف عليه ثلاثة آراء[3]:

الأول: عطفه على معنى (نادمين) في الآية قبلها؛ "فإن أصله: يندمون، ولكنه عبر بالاسم؛ إعلاماً بدوام ندمهم، بشارةً بدوام الظهور لهذا الدين على كل دين".

الثاني: عطفه على (يقولون نخشى).

الثالث: على (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم)، "أي: وترى الذين آمنوا يقولون: أهؤلاء الذين أقسموا بالله".

ومن رفع بغير واو، احتمل أموراً ثلاثة:

الأول: أنه:"على جواب قائل قال: فماذا يقول الذين آمنوا حينئذ؟ **فقيل**: يقولُ الذين آمنوا.."[4] **الثاني**: أنه استغنى عن حرف العطف بالضمير في الجملة الثانية، العائد على الجملة الأولى، كما في قوله ﴿ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾. وإثبات الواو حسن، كما قال: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف ٢٢][5] وذلك: أنه – بالرغم من حذف الواو – إلا أن الاتصال موجود في الجملة الثانية؛ لأن فيها ذكراً من السابقة؛ "إذ الذين يسارعون، وقالوا: نخشى، ويصبحوا، هم

---

(١) تفسير القرطبي، ج: ٣، ص: ١٧٦٤.

(٢) مكي، الكشف، ج: ١، ص: ٤١٢، وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ٥٠٩

(٣) انظر الأولَيْن في: نظم الدرر، البقاعي ج: ٦، ص: ١٨٩ و١٩٠. وانظر الثالث في: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٢٣٠.

(٤) فتح الوصيد، السخاوي، ج: ٣، ص: ٨٥٧. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج: ١، ص: ٦٢٠.

(٥) انظر: الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٤١١

الذين قيل فيهم: أهؤلاء الذين أقسموا، وتارة يكتفى بالاتصال بالضمير، وتارة يؤكد بالعطف بالواو"[١].

الثالث: أن يكون حالاً[٢].

واختلفوا في الوقت الذي قالوا فيه هذا القول: قال في البحر المحيط[٣]: والظاهر أن هذا القول، صادر من المؤمنين عند رؤية الفتح". قال: "وقيل: يحتمل أن يكون في وقت: الذين في قلوبهم مرض، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة".

ومن قرأ (ويقولَ) بالواو والنصب: فوُجِّهت، على أن هذا القول: لم يكن إلا عند الفتح[٤].

وجاز فيها ثلاثة أوجه على التحقيق[٥]

الأول: عطفها على (أن يأتيَ). ويكون ذلك على ثلاثة أضرب[٦]:

- إما بحمله على المعنى؛ لأن (عسى الله أن يأتيَ بالفتح) بمعنى: عسى أن يأتي الله بالفتح. "ولا يجوز: أن يكون معطوفاً على لفظ: (أن يأتي)؛ لأن: (أن يأتي) خبر (عسى)، والمعطوف عليه في حكمه، فيفتقر إلى ضمير، يرجع إلى اسم (عسى)، ولا ضمير في قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فيصير كقولك: عسى الله أن يقول الذين آمنوا".
- وإما بعطفه "على لفظ: (أن يأتي)، على الوجه الذي جُعل فيه بدلاً؛ فيكون داخلاً في اسم (عسى)، واستُغني عن خبرها بما تضمنه اسمها من الحدث".

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ٥٠٩.
(٢) انظر: نظم الدرر، البقاعي، ج: ٦، ص: ١٩٠.
(٣) ج: ٣، ص: ٥٠٩.
(٤) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، الصفحة نفسها.
(٥) هذا ما حققه السمين الحلبي. (انظر: الدر المصون، ج: ٤، ص: ٣٠٥).
(٦) انظر: الإملاء، أبو البقاء، ج: ١، ص: ٢١٩.

- وإما "بعطفه على لفظ: (يأتي)، وهو خبر، ويُقدر مع المعطوف ضمير محذوف، تقديره: ويقول الذين آمنوا به".

الثاني: عطفها على (الفتح)، **تقديره**: فعسى الله أن يأتي بالفتح، وبأن يقول الذين آمنوا، كما جاء قي شعرهم:

لَـلُـبـس عَـبـاءة وتـقـرَّ عـيـني أحـبُّ إلـيَّ مـن لـبـس الـشـفـوف

قال في الدر المصون[1]: "وهذا مردودٌ من ثلاثةِ أوجه: **أحدُها**: أنه يؤدِّي ذلك إلى الفصل بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي، وذلك: أنَّ الفتحَ - على قوله - مؤولٌ بـ(أَنْ) والفعلِ، تقديرُه: أَنْ يأتِيَ بأن يفتحَ وبأَنْ يقولَ، فيقعُ الفصلُ بقوله: (فيُصبحوا)، وهو أجنبي؛ لأنه معطوفٌ على: (يأتي). **الثاني**: أن هذا المصدرَ - وهو الفتح - ليس يُراد به انحلالُه لحرفٍ مصدري وفعلٍ، بل المرادُ به: مصدرٌ غيرُ مرادٍ به ذلك، نحو: يعجبني ذكاؤك وعلمك. **الثالث** أنه، وإنْ سُلِّم انحلالُه لحرف مصدري وفعل، فلا يكون المعنى على: (فعسى الله أن يأتيَ بأَنْ يقولَ الذين آمنوا)؛ فإنه نابٍ عنه نُبُوّاً ظاهراً".

الثالث: عطفها على: "(يصبحوا)؛ أي: يكون ذلك سبباً لتحقق المؤمنين أمر المنافقين، بالمسارعة في أهل الكتاب، عند قيامهم؛ سروراً بهم، والندم عند خذلانهم ومحقهم، فيقول بعض المؤمنين لبعض؛ تعجباً من حالهم، واغتباطاً بما من الله عليهم به من التوفيق في الإخلاص، مشيرين للمنافقين؛ تنبيهاً وإنكاراً: أهؤلاء.....، ويجوز أن يكون هذا القول من المؤمنين لليهود في حق المنافقين، حيث قاسموهم على النصرة"[2].

وإنما يصح عطفه على: (فيصبحوا)، إذا قيل: إنها منصوبة بإضمار: (أن)، جواباً ل(عسى)؛ إذ فيها معنى التمني، بناءً على أن: (عسى) في الترجي، تجري مجرى (ليت). ويعكر عليه: أن "(عسى) من الله واجبة، فلا ترجي فيها"، كما

---

(١) ج: ٤، ص ٣٠٣. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ٥١٠، فقد أخذه منه صاحب الدر المصون.

(٢) نظم الدرر، البقاعي، ج: ٦، ص: ١٩٠.

أفاده في البحر، ولهذا قال: "وقد ذكرنا أن في هذا الوجه نظراً، وهو: هل تجري (عسى) في الترجي مجرى (ليت) في التمني؟"[١].

الموضع الرابع: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

مذاهب القراء:

قرأ ابن عامر (ما كنا لنهتدي) بغير واو قبل (ما)، كما هو في مصحف الشام، وقرأ غيره بواو قبلها، كما هو في مصاحفهم[٢].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

وُجِّه الاستغناءُ عن حرف العطف بأمور ثلاثة:

الأول: "أن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها عن حرف العطف"[٣] أي: إن جملة: (ما كنا لنهتدي)، ملتبسة بجملة: (وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا)؛ لأن القائلين للأولى هم: القائلون للثانية.

وهي: "جملة موضحة للأولى"[٤].

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ٥١٠. وانظر: ص:٥٠٩، ففيها النظر الذي أشار إليه

(٢) انظر: التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، ج: ٢، ص: ٣٤٠، والنشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٦٩، و البديع، الجهني، ص: ١٧٧.

(٣) الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٤، ص: ٢٥.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٤، ص: ٢٩٩.

الثاني: أن تكون مستأنفة.

الثالث: أن تكون حالاً[1].

والقراءة بالواو محتملة للأوجه الثلاثة السابقة، أي: عطف الجملة على الجملة[2] أو أن تكون حالاً، أو مستأنفة[3].

الموضع الخامس: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟﴾

في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:٧٥].

والآية قبلها هي: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:٧٤].

مذاهب القراء:

"قرأ ابن عامر بزيادة واو قبل (قال)، وكذلك هو في المصاحف الشامية. وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك هو في مصاحفهم"[4].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من أثبت الواو: عطف بها جملة على جملة. ومن حذف الواو: استغنى عن

---

(١) انظر الوجهين: الثاني والثالث، في: الدر المصون، السمين الحلبي، ج: ٥، ص: ٣٢٥.
(٢) انظر: الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٤٦٤.
(٣) انظر: الإملاء، أبو البقاء، ج: ١، ص: ٢٧٤.
(٤) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٧٠.

حرف العطف؛ لأن الجملة الثانية متصلة بالأولى في المعنى[1]، ويجوز على حذفها: أن يكون جواباً لسؤال مقدر[2].

والقول في هذه المسألة: قريب من السابقة؛ إلا أنه لا يجوز – في هذه – أن تكون الواو حالاً، كما جاز في تلك.

الموضع السادس: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة:١٠٧].

والآية قبلها هي: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦].

مذاهب القراء:

"قرأ المدنيان وابن عامر: (الذين) بغير واو، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: بالواو، وكذا هي في مصاحفهم"[3].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

من قرأ بالواو، احتمل ثلاثة أوجه:

– أن يكون معطوفاً على: "﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [٧٥]، أي: منهم: من عاهد الله، ومنهم: من يلمزك، ومنهم: الذين يؤذون النبي، ومنهم: آخرون مرجون، ومنهم: الذين اتخذوا مسجداً"[4] وهو: من عطف الجمل على بعضها.

---

(١) يؤخذ هذا: من تشبيه مكي لها بالواو في: (وما كنا لنهتدي). انظر: الكشف، ج: ١، ص: ٤٦٧ و٤٦٤.

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج: ٥، ص: ٣٦٥.

(٣) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٨١، وانظر: المقنع، الداني، ص: ١٠٨. والبديع، الجهني، ص: ١٧٧

(٤) الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٥٠٧.

- أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، نحو: (إنهم يعذبون)، أو نحوه[١]
- أن يكون منصوباً بالاختصاص[٢].

ومن قرأ بغير واو، احتملت عدة أوجه:

- أن تكون (الذين): في مكان رفع بالابتداء، والخبر إما[٣]

١ - قوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ﴾ [١٠٨]. **التقدير**: الذين اتخذوا مسجداً، لا تقم فيه أبداً؛ أي: لا تقم في مسجدهم.

٢ - وإما قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [١١٠].

٣ - وإما أن يكون الخبر مضمراً، تقديره: يعذبون، ونحوه.

٤ - وإما **قوله**: "﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾، أي: منهم، فحذف العائد؛ للعلم به"[٤]

- أن تكون (الذين): خبراً، ويُضمر المبتدأ. والإضمار سائغ، فقد أضمروا المبتدأ مع الحرف في قولهم: لاها اللهِ ذا، والمعنى: لا واللهِ لَلأمرُ ذا، وحسن الحذف في الموضعين جميعاً؛ لطول الكلام بالمبتدأ وصلته[٥] وفي تقديره وجهان: **الأول**: أن يقدر: منهم. **الثاني**: أن يضمر جواباً لسؤال سائل. قال في نظم الدرر[٦] وأما على قراءة المدنيين وابن عامر بحذفها: فيكون على تقدير سؤال سائل. وذلك أنه لما قال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ﴾ [١٠١]، تشوفت النفس إلى الإعلام بهم، فلما قال: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [١٠٢]، اشتغل السامع بتفهمه، وربما ظن أنه يأتي في آخر الكلام من تسميتهم ما يغنيه عن السؤال،

---

(١) انظر: تفسير القرطبي، ج: ٤، ص: ٢٤٠٨.
(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج: ٦، ص ١١٩ و١٢٠.
(٣) انظر الثلاثة الأولى في: تفسير الفرطبي، ج: ٤، ص: ٢٤٠٨. وفيه: نسب الأول: للكسائي، والثاني: للنحاس، ولم ينسب الثالث، وهو: لأبي علي. (انظر: الحجة، ج: ٤، ص: ٢٤١).
(٤) انظر: الإملاء، أبو البقاء، ج:٢، ص:٢٢.
(٥) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٤، ص: ٢٤٠.
(٦) ج: ٩، ص: ١٥ وما بعدها.

فلما انتقل بقوله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [١٠٦] إلى قسم آخر، وختم الآية بصفتي: العلم والحكمة؛ ليعلم أن الترديد للتقسيم، وأنه - إن كان شك - فهو بالنسبة إلى العباد، وأما الله تعالى: فمنزه عنه، فذكّر السامعَ - بالصفتين - ما كان دار في خلده، ومال إليه قلبه من الإعلام بالماردين على النفاق، فاشتد تشوفه إليه، فكان كأنه قال: مَنْ مِنَ الماردين منهم؟ فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾".

- أن يكون منصوباً على الاختصاص، كما قيل في قراءة الواو[١].

ولا يحسن أن يكون: (الذين) - في هذه القراءة - بدلاً من: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [١٠٦]؛ لأن هؤلاء: تُرجى توبتهم، والذين اتخذوا مسجد الضرار: لا ترجى توبتهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [١١٠]، فالآيتان مختلفتان في المعنى[٢].

واختلفوا في سبب نزول الآية. قيل: نزلت في أبي عامر الراهب؛ لأنه خرج إلى قيصر وتنصر، ووعدهم قيصر أن سيأتيهم، فبنوا مسجد الضرار يرصدون مجيئه. وقال أهل التفسير: لما بنى بنو عمرو بن عوف مسجد قباء وصلى لهم فيه النبي صلى الله عليه وسلم، حسدهم إخوانهم بنو غُنم بن عوف، فبنوا مسجدهم ليصلي لهم فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبو عامر، إذا قدم من الشام[٣].

الموضع السابع: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَـٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء:٣٠].

والآية قبلها هي: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج: ٦، ص: ١١٩.

(٢) انظر: الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٥٠٧. وفيه: "فالقراءتان مختلفتان في المعنى"، ولعله تصحيف من الناسخ، أو خطأ في الطبع؛ لأن حديثه عن الآيتين، وليس عن القراءتين. وانظر: الحجة، أبو علي، ج: ٤، ص: ٢٤٠.

(٣) انظر: تفسير القرطبي، ج: ٤، ص: ٢٤٠٨.

مذاهب القراء:

قرأ ابن كثير: (ألم)، بغير واو بين الهمزة واللام. وقرأ الباقون: (أوَ لَم)، بالواو بينهما[١] وهي: بغير واو في مصاحف أهل مكة، وفي سائر المصاحف بواو[٢].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآية: "هذا استفهام توبيخ لمن ادعى مع الله آلهة، ودلالة على تنزيهه عن الشريك، وتوكيد لما تقدم من أدلة التوحيد، ورد على عبدة الأوثان": كيف عدلوا عن عبادة الإله القادر على هذه المخلوقات إلى عبادة حجر لا ينفع ولا يضر؟! وكيف لم ينظروا إلى خلق السموات والأرض، فقد كانتا شيئاً واحداً، ففصل بينهما بالهواء؟!. وإنما قررهم بذلك مع أنهم لم يشاهدوه؛ لوروده في القرآن، "الذي هو معجزة في نفسه، فقام مقام المرئي المشاهد، ولأن تلاصق الأرض والسماء وتباينهما، كلاهما جائز في العقل، فلا بد للتباين – دون التلاصق – من مخصِّص، وهو: الله سبحانه". وقيل: كانتا رتقاً بالظلمة وفتقهما بالضياء، وقيل: السماء قبل المطر رتق، ففتقها بالمطر، والأرض قبل النبات رتق، ففتقها بالنبات. ثم يبين الحق، تبارك اسمه، أنه جعل من الماء كل شيء حي، بأن جعل مادته من النطفة، أو أن كل نامٍ من الماء، فيدخل فيه النبات والمعدن، وتكون الحياة فيهما مجازاً. أو يكون المعنى: "وصيرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا بد له منه"[٣].

من قرأ بالواو: عطفها على ما قبلها، ومن حذفها: "لم يجعله نسقاً، لكنه جعله ابتداء كلام في معنى وعظ وتذكير"[٤].

وجه ارتباط الآية بما قبلها – على قراءة الواو – ذكره في نظم الدرر،

---

(١) انظر: النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٣٢٣.
(٢) انظر: المقنع، الداني، ص: ١٠٨، والبديع، الجهني، ص: ١٧٨.
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٦، ص: ٣٠٨ و٣٠٩.
(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٤٦٧، و انظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ١١٠.

فقال: "ولما أنكر سبحانه اتخاذهم آلهة من دونه، تارة بقيد كونها أرضية، وتارة بقيد كونها سماوية، وتارة مطلقة، لتعم كلا من القسمين وغيرهما، واستدل على ذلك بما لم تبق معه شبهة، فدل تفرده على أنه لا مانع له مما يريد من بعث ولا غيره، وكان علمهم لا يتجاوز السماوات والأرض، قال - مستدلاً على ذلك أيضاً، مقرراً بما يعلمونه، أو ينبغي أن يسألوا عنه حتى يعلموه؛ لتمكنهم من ذلك: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء ٧]، جالياً له في أسلوب العظمة: (أو لم ير) أي: ألم يعلموا ذلك بما أوضحنا من أدلته؟. ولم يروا، ولكنه أظهر؛ للدلالة على أنهم: يغطون أنوار الدلائل عناداً، فقال: (يرَ)، أي: يعلم علماً هو كالمشاهدة". ثم ذكر في نظم الدر أيضاً: وجه ارتباطها بما قبلها، على قراءة حذف الواو العاطفة، فقال:" وحذف ابنُ كثير الواوَ، على ما قدرته، مما هدى إليه السياق أيضاً - لا للاستفهام - بما دل عليه ختام الآية التي قبلُ: من البعث والجزاء، المقتضي للإنكار على من أنكره، فكان المعنى على قراءته: نجزي كل ظالم بعد البعث. ألم ير المنكرون لذلك: قدرتنا عليه بما أبدعنا من الخلائق؟!"(١)

وقد يبدو للناظر: أن هناك تعارضاً بين ما وجَّه به صاحبُ نظم الدرر قراءةَ ابن كثير، وبين ما قاله بعضهم: إنها للاستئناف. والحق: أن حذف الواو يوحي باستئناف الكلام، وانقطاعه لفظاً مما قبله، ولكنه لا يدل على انقطاعه معنىً، فقد توجد مناسبة بينهما، تكون أحياناً خفية، لا يُفطَن لها إلاّ بتدبر، وإنعام نظر.

الموضع الثامن: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [القصص:٣٧].

والآية قبلها هي: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [القصص:٣٦].

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، ج: ١٢، ص: ٤١٠ وما بعدها.

مذاهب القراء:

"قرأ ابن كثير) بغير واو قبل (قال)، وكذلك هي في مصحف أهل مكة. وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم"[١].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآية: جاءت الآية في سياق محاجة موسى عليه السلام لقومه، حين جاءهم بالبينات، فأنكروها، وقالوا: هذا سحر مختلق، ولم نسمع بهذا في آبائنا الأولين، فكان جواب موسى عليه السلام: ربي أعلم بالمحق من المبطل، فهو أعلم بمن بعثه بالهدى من عنده، ووعده حسن العقبى، ويعني: نفسه. إنه لا يفلح الظالمون، وهم الكفار، الذين ظلموا أنفسهم بالكفر[٢]. "وهذه معارضة من نبي الله، موسى – عليه السلام – لفرعون، وجميل خطاب؛ إذ ترك أن يقول له: بل الذي غرّ قومَه وأهلك جنوده وأضل أتباعه أنت لا أنا"[٣].

من أثبتها: رد بها القول على ما تقدم من قولهم، ومن حذفها: جعل قول موسى منقطعاً عن قولهم[٤] أي: إنه على حذف الواو، يكون جواباً مستأنفاً، كأنهم سألوا عن جوابه؛ "لأن الموضع موضع سؤال وبحث، عما أجابهم به موسى – عليه السلام – عند تسميتهم مثل تلك الآيات الباهرة: سحراً مفترىً. ووجه الأخري: أنهم قالوا ذلك، وقال موسى – عليه السلام – هذا؛ ليوازن الناظر بين القول والمقول، ويتبصر فساد أحدهما وصحة الآخر: [وبضدها تتبين الأشياء]"[٥].

---

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٣٤١، وانظر: المقنع، الداني، ص:١١٠، و البديع، الجهني، ص: ١٧٩.

(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٧، ص: ١١٩، وانظر: معالم التنزيل في التفسير والتأويل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ج:٤، ص:٣٤٤.

(٣) جامع البيان، الطبري، ج: ٢٠، ص: ٧٦.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ص: ٢٧٨.

(٥) الكشاف، الزمخشري، ج: ٣، ص: ١٧٨، وقوله: (وبضدها تتبين الأشياء): شطر بيت مشهور للمتنبي، ثمثل به الزمخشري، وأوله: ونَذيمُهم وبهم عرفنا فضلَه. (انظر: ديوان المتنبي، ص:١٢٧).

المبحث الثالث
اختلافهم في اللام حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني اللام في أصل وضعها

لها معانٍ كثيرة، أوصلها بعضهم إلى أربعين معنى[١].

ذكر في الجنى الداني: أن أصل معانيها هو الاختصاص، فهو معنى لا يفارقها، وقد تصحبه معانٍ أخر. وبيَّن: أن سائر المعاني المذكورة – إذا تؤملت – وُجدت راجعة إلى الاختصاص، وأن أنواع الاختصاص متعددة. ثم أكد ذلك بمعنى مشهور من معانيها، وهو: التعليل، فنقل عن بعضهم، أنه قال فيه: "وهو راجع إلى معنى الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام، إذ كان الإكرام سببه دون غيره"[٢].

وقد ذكروا من معانيها: الملك، كقولك: المالُ لزيد[٣] وذكروا منها: الاستحقاق، نحو: النار للكافرين[٤] ولا يخفى أن الملك والاستحقاق لا يخرجان عن الاختصاص، فعندما تقول: المال لزيد، دلّ أن زيداً مختص بالمال، دون غيره. وعندما تقول: النار للكافرين، دل على أن الكافرين مختصون بالنار، دون غيرهم.

المطلب الثاني
مواضع الاختلاف في اللام

الموضع الأول والثاني: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾

الأول: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون:٨٧]

---

(١) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص:١٤٣.
(٢) انظر: المصدر نفسه، ص: ١٥٢.
(٣) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٥٥.
(٤) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص: ١٤٣.

والآية قبلها: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦].

والثاني: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

والآية قبلها هي: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون:٨٨].

مذاهب القراء:

"قرأ البصريان: بإثبات ألف الوصل قبل اللام فيهما، ورفع الهاء من الجلالتين، وكذا رُسما في المصاحف البصرية. نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو في جامعه. وقرأ الباقون: (لِله للهِ) بغير ألف وخفض الهاء، وكذا رُسما في مصاحف الحجاز والشام والعراق"[1].

وعليه: تكون لام الجر محذوفة في قراءة البصريَيْنِ، وثابتة في قراءة غيرهما.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآيات: تأتي هذه الآيات والآيتان قبلها، في سياق الرد على المشركين، في إنكارهم البعث، ولا حجة لهم إلا تقليد آبائهم، وزعمهم: أن هذا أساطير الأولين، فيأمر الله نبيه أن يقول لهم: لمن الأرض ومن فيها؟ إن كنتم تعلمون خالقها ومالكها؟، فيبين الحق سبحانه، أنهم سيقولون: لله، "ولا بد لهم من ذلك؛ لأنهم يقرون أنها مخلوقة". ثم يأمر الله نبيه أن ينبههم إلى أن يعلموا "أن من قدر على خلق الأرض، ومن فيها ابتداءً، قادر على إحيائهم بعد الموت". ثم أمره الله تعالى: أن ينتقل بهم إلى العالم العلوي، فيسألهم: من رب السموات السبع ورب العرش العظيم؟ فسيكون جوابهم: الله. وهنا يأمر الله نبيه أن يحذرهم: (أفلا تتقون!). ثم أمره أن يسألهم عن المتصرف في هذه الكون

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص ٣٢٩.

بالملك المطلق، وهو يؤمِّن من يشاء، "أي: ولا يؤمَّن من أخافه الله، أو هو يمنع من السوء من يشاء، ولا يُمنع منه من أراده بسوء، (إن كنتم تعلمون). قيل: معناه: أجيبوا إن كنتم تعلمون." فسيقولون: الله، قل فمن أين: "تخدعون وتصرفون عن توحيده وطاعته؟!"[١].

لا خلاف في الموضع الأول أنه باللام. قال القرطبي: "لأنه جواب لـ(قل لمن الأرضُ ومن فيها ...)، فلما تقدمت اللام في (لمن) رجعت في الجواب. ولا خلاف أنه مكتوب في جميع المصاحف بغير ألف. وأما من قرأ: (سيقولون اللهُ) [أي: في الموضعين الأخيرين]؛ فلأن السؤال بغير لام، فجاء الجواب على لفظه". قال: "وأما من قرأ: (لله)، باللام في الأخيرين – وليس في السؤال لام – فلأن معنى (قل من ربُّ السموات السبع ورب العرش العظيم): قل لمن السموات السبع ورب العرش العظيم؟ فكان الجواب باللام؛ حين قدرت في السؤال. وعلة الثالثة كعلة الثانية. وقال الشاعر:

إذا قيل من رب المزالف والقُرى وربُّ الجياد الجُرد قلت لخالد"[٢].

ومثله ما أنشده الطبري، منسوباً لبعض بني عامر:

وأعلم: أنني سأكون رمساً إذا سار النواجعُ لا يسيرُ

فقال السائلون: لِمن حفرتم؟ فقال المخبرون لهم: وزيرُ

"فأجاب المخفوض بمرفوع، لأن معنى الكلام: فقال السائلون: من الميت؟ فقال المخبرون: الميتُ وزيرٌ؛ فأجابوا عن المعنى دون اللفظ"[٣]؟

والخلاصة: أنه على قراءة: (اللهُ)، بالرفع، جاء الجواب مطابقاً للفظ السؤال، وعلى قراءة: (لله)، جاء الجواب على المعنى[٤].

---

(١) انظر: البغوي، معالم التنزيل، ج: ٤، ص: ١٥٧ و١٥٨.

(٢) تفسير القرطبي، ج: ٦، ص: ٣٤٨٩ و٣٤٩٠.

(٣) جامع البيان، ج: ١٨، ص: ٤٨.

(٤) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٥، ص: ٣٠١، و الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ١٣٠، والإملاء، أبو البقاء، ج: ٢، ص: ١٥١.

ولاختلاف القراءتين فائدتان:

الأولى: أن هذا الكلام من جنس كلام العرب، يأتون بالجواب مطابقاً للسؤال، وقد يقدرون محذوفاً في السؤال، فيأتون به. وهذا كله: تنوع في أساليب الكلام التي نطقوا بها؛ وفيه تحدٍ ظاهر: أن هذا القرآن من جنس كلامهم، ولكنهم عجزوا عن معارضته.

الثانية: أن الإجابة بغير اللام أفادت: أن رب السموات السبع ورب العرش العظيم ومن بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه، هو: الله وحده. وأفادت القراءة باللام: أن هذه المخلوقات كلها ملك لله وحده.

الموضع الثالث: ﴿أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾

في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞۖ فَأَيَّدۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

مذاهب القراء:

"قرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون (أنصارَ): بغير تنوين، (اللهِ): بغير لام، على الإضافة. وإذا وقفوا: أسكنوا الراء، لا غير. وإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة الوصل. وقرأ الباقون: بالتنوين ولام الجر. وإذا وقفوا: أبدلوا من التنوين ألفاً"[(١)].

وعليه: فالقراءة الأولى، هكذا: أنصارَ اللهِ، والثانية، هكذا: (أنصاراً للهِ). والرسم محتمل للقراءتين، كما لا يخفى.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآية: أمر الله المؤمنين أن يكونوا أنصاراً لله متأسين

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٣٨٧.

بالطائفة المؤمنة من قوم عيسى عليه السلام؛ وذلك أنه بعد رفع عيسى عليه السلام، افترقوا ثلاث فرق: "فرقة قالوا: كان الله فارتفع، وفرقة قالوا: كان ابن الله فرفعه إليه، وفرقة قالوا: كان عبد الله ورسوله فرفعه إليه، وهم المؤمنون، واتبع كل فرقة منهم طائفة من الناس، فاقتتلوا فظهرت الفرقتان الكافرتان على المؤمنين، حتى بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم، فظهرت المؤمنة على الكافرة، وذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾: غالبين عالين.....[وقيل]: فأصبحت حجة من آمن بعيسى ظاهرة بتصديق محمد، صلى الله عليه وسلم: أن عيسى كلمة الله وروحه"[1] وقيل: "قاهرين لهم مستولين عليهم..... [وقيل]: غالبين بالحجة والبرهان، وقيل: أيدنا المسلمين على الفرقتين الضالتين"[2]

من قرأ: (أنصارَ اللهِ) – على الإضافة – كان المعنى: دوموا على ذلك؛ لأنهم أنصار الله قبل قوله: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾، وإنما حضهم على الثبات، والدوام على النصرة لدين الله. وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء ١٣٦]، أي: دوموا على الإيمان. ومن نَوَّنه جعله "على معنى: أنه أمرهم أن يدخلوا في أمر لم يكونوا عليه، فالمعنى: فافعلوا النصر لدين الله فيما تستقبلون. ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى، كما تقول: كن ناصراً لدين الله، وكن ناصرَ دينِ الله، وكن ضارباً لزيد، وكن ضاربَ زيد"[3].

ووجَّهَ – في نظم الدرر – قراءة: (أنصارَ الله)، بأن المعنى: كونوا "راسخين في وصف النصرة، وفي الذروة العليا من ثبات الأقدام، في تأييد الذي له الغنى المطلق؛ لتكونوا – بما أشارت إليه قراءة الجماعة بالإضافة، بالاجتهاد في ذلك – كأنكم جميع أنصاره". ووجَّهَ قراءةَ: (كونوا أنصاراً لله)، بقوله: "كونوا بعض أنصاره". قال: "ويشبه أن يكون المأمور به في هذه

(١) معالم التنزيل، البغوي، ج: ٥، ص: ٣٧٣.
(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٨، ص: ٢٦٤.
(٣) انظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٣٢١. وما قبله منه. انظر: ص: ٣٢٠.

القراءة: الثبات على الإيمان، ولو في أدنى الدرجات، وفي قراءة الجمهور: الرسوخ فيه"[1].

وثمرة الخلاف: أن الله أمر المؤمنين: أن يثبتوا على نصرة دينه. وهذا ما أفادته قراءة (أنصارَ اللهِ) بغير تنوين. وأمرهم: بأن ينصروا دينه فيما يستقبل، بأن يكون لهم عزم، واستعداد نفسي لنصرة دين الله. وهذا معنى لطيف، أفادته قراءة (أنصاراً لله) بالتنوين. والله أعلم.

---

(١) انظر: نظم الدرر، البقاعي، ج: ٢٠، ص: ٤٠.

المبحث الرابع
اختلافهم في الباء حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني الباء في أصل وضعها

الباء من الحروف العاملة، وعملها هو الجر، وهي مكسورة لتدل على حركة معمولها. ومن معانيها:

- الإلصاق، وهو أصل معانيها، وقيل: هو معنى لا يفارقها. والإلصاق: إما حقيقي، نحو: أمسكت الحبل بيدي، وإما مجازي، نحو: مررت بزيد. وسماها بعضهم، في هذا: الإضافة، وجعلها معنى مستقلاً[١].
- التعدية، وهي: التي تقوم مقام الهمزة، في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة ٢٠][٢]
- القسم، وهي: أصل حروف القسم، نحو: بالله لأخرجن[٣]
- الحال، نحو: خرج بثيابه.[٤]
- التعليل، وهي التي تصلح في موضعها اللام غالباً، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة٥٤]، ولم ينكره أكثرهم اكتفاءً بالسببية[٥]
- التوكيد، وهي: الزائدة، وزيادتها في مواضع، كمجيئها في موضع الفاعل وجوباً، نحو: أحسن بزيد، وغالباً، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء ٧٩]، وضرورةً، نحو:

---

(١) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٣٦.
(٢) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص:١٠٢.
(٣) انظر: معاني الحروف، الرماني، الصفحة نفسها.
(٤) الصفحة نفسها.
(٥) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص: ١٠٤.

ألم يـأتـيـك والأنـبـاء تـنـمِـي بـمـا لاقـت لـبـون بـنـي زيـاد[1]

المطلب الثاني

موضع الاختلاف في الباء ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران ١٨٤].

مذاهب القراء:

"قرأ ابن عامر: (وبالزبر)، بزيادة باء بعد الواو في: (والزبر). واختلف عن هشام في: (والكتاب)"[2] والباء ثابتة في مصحف أهل حمص، الذي بعث به سيدنا عثمان – رضي الله عنه – إلى الشام، كما ذكره صاحب النشر. ثم قال: "وكذا رأيته أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي"[3] وقال البنا: "الباء ثابتة في مصحف المدينة في الأولى، محذوفة في الثانية"[4] وذكر في المقنع أربع روايات، عن مصاحف أهل الشام: في الأُولَيين منهما: أنها بالباء في الكلمتين معاً، أي: بالزبر وبالكتاب، وفي الأُخرَيين: أن الباء في (الزبر) وحدها. قال: "والأول أعلى إسناداً"[5] وجاء في البديع: أنها بالباء في الكلمات الثلاث[6] أي: بالبينات وبالزبر وبالكتاب. ومعلومٌ: أن (بالبينات) بالباء بلا خلاف.

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

تفسير الآية: الخطاب فيها للنبي صلى الله عليه وسلم، تسليةً له مما ظهر من كذب اليهود وادعائهم العهد من الله ألا يؤمنوا لرسول حتى يأتيهم بقربان تأكله

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص: ١٤٤–١٤٦، والبيت لقيس بن زهير، كما في حاشية محققه.

(٢) انظر تفصيل طرقه في: النشر، ابن الجزري، ج:٢، ص: ٢٤٥.

(٣) النشر، الصفحة نفسها.

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، ج: ١، ص:٤٩٧.

(٥) انظر: المقنع، الداني، ص: ١٠٦.

(٦) انظر: الجهني، ص: ١٧٦.

النار، فبين الله تبارك اسمه، أن هذا دأبهم ودأب الأمم من قبلهم في تكذيب الرسل، رغم ما جاءوهم به من البينات والزبر والكتاب المنير. **والبينات هي**: المعجزات الواضحة. والزبر: جمع زبور، وهو الكتاب، سُمي بذلك؛ لأنه مكتوب، أو لكونه زاجراً. **والكتاب**: قيل: هو الزبر، وجمع بين اللفظين على سبيل التأكيد، أو لاختلاف معنييهما من حيث الصفة، مع أن المراد واحد. "وقيل: الكتاب هنا: جنس للتوراة والإنجيل وغيرهما. ويحتمل: أن يراد - بقوله: (والزبر) - الزواجر، من غير أن يراد به: الكتب. أي: جاءوا بالمعجزات الواضحة والتخويفات والكتب النيرة"[(١)].

وجه حذف الباء: أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل، كما تقول: مررت بزيدٍ وعمرو، فأشركَتِ الواوُ عمراً في الباء، فاستُغني عن تكرير الباء.

ووجه القراءة بالباء: أن إعادتها تكون لضرب من التأكيد، كقول رؤبة: يا دارَ عفراءَ ودارَ البِخْدِنِ، فكرر الدار[(٢)].

وقد نقلوا اختلاف أهل النحو في ذلك، "فقال قوم: (مررت بزيد وعمرو، ومررت بزيد وبعمرو) سواء. وقال الخليل: [(مررت بزيد وعمرو) مروراً واحداً، كأنك: مررت بهما في حال واحد]، فكذلك: جاءت الرسل بالبينات والزبر في حال ووقت واحد. [و(مررت بزيد وبعمرو): مرورين هذا: لا يكون في وقت واحد]، فكذلك قوله: جاءوا بالبينات، ثم جاءوا بالزبر. وأراد بالبينات: المعجزات، ثم جاءوا بعد ذلك بالزبر، أي: بالكتب"[(٣)] ويؤيد الألوسي هذا المعنى، فيقول: "قرأ ابن عامر: (وبالزبر)، بإعادة الجار؛ للدلالة على أنها مغايرة للبينات بالذات، بأن يراد بها: المعجزات غير الكتب؛ لأن إعادة العامل تقتضي المغايرة. ولولاها، لجاز: أن يكون من عطف الخاص على العام"[(٤)].

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج: ٣، ص: ١٣٢ و١٣٣.

(٢) انظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٣، ص: ١١٤. والبخدن: اسم امرأة.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ١٨٥. وقول الخليل - الذي نقله - مُمتَزِج مع شرح المصنِّف، كما يظهر للمتأمل، وقد ميزته بمعقوفتين، هكذا:[].

(٤) روح المعاني، الألوسي، ج: ٤، ص: ١٤٥.

المبحث الخامس
اختلافهم في (مِنْ) حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني (مِنْ) في أصل وضعها

هي من الحروف العوامل، وعملها الجر[١] ومن معانيها:

- ابتداء الغاية[٢] نحو: خرجتُ من الدار. وكونها في المكان: لا خلاف فيه، وكذا فيما نُزل منزلة المكان، نحو: من فلانٍ إلى فلان. وأما في الزمان: فيقول به الكوفيون، خلافاً للبصريين[٣].
- "التبعيض. نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٢٥٣]. وعلامتها: جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)".[٤]
- وتكون لتبيين الجنس. نحو: الثياب من الخز[٥] أي: من هذا الجنس. وعلامتها: أن يصلح جعل (الذي) مكانها. وأنكر أكثر المغاربة مجيئها لبيان الجنس[٦].
- وتكون زائدة، ولها حالتان: **الأولى**: التي دخولها كخروجها. "وتسمى: الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي: الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي: كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، فهي: تفيد العموم، كما تفيده: ما جاءني أحد"[٧] **الحالة الثانية**: هي الزائدة: "لتفيد التنصيص على العموم، وتُسمى: الزائدة لاستغراق الجنس، وهي: الداخلة على نكرة، لا تختص

---

(١) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٩٧.
(٢) انظر: الأزهية، الهروي، ص: ٢٢٤، و الجنى الداني، المرادي، ص: ٣١٤.
(٣) انظر: الجنى الداني، الصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٣١٥.
(٥) انظر: الأزهية، ٢٢٥.
(٦) انظر: الجنى الداني، ص: ٣١٥.
(٧) المصدر نفسه، ص: ٣٢٠.

بالنفي. نحو: ما في الدار من رجل"[1] وأما (ما في الدار رجلٌ)، فمحتمِلٌ: لأن يكون نافياً لرجلٍ واحد، وقد جاء أكثر من رجل، ومحتمِلٌ: لأن يكون نافياً لجميع جنس الرجال. فدخول (مِن): أوجب استغراق الجنس[2].

وذكروا غير هذه المعاني، ولكن جماعة من الحذاق ذهبوا إلى أنها: لا تكون إلا لابتداء الغاية، وسائر المعاني ترجع إليه؛ فالتبعيض - الذي هو من أشهر معانيها - راجع إلى ابتداء الغاية، "فإنك إذا قلت: أكلتُ من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على جزء، فانفصل، فآل المعنى إلى ابتداء الغاية"[3].

المطلب الثاني

موضع الاختلاف في (مِنْ): ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

مذاهب القراء:

قرأ ابن كثير (تجري مِن تحتِها) بزيادة (مِن) وخفض (تحتها)، وهي كذلك في مصاحف مكة. وقرأ غيره بحذف (مِن) وفتح التاء من (تحتها)، وهي كذلك في مصاحفهم[4].

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآية: تبين الآية فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وكذا التابعين لهم بالحسنى إلى يوم القيامة، فتبشرهم برضوان الله

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) انظر: المصدر نفسه، وانظر بعضه في: الأزهية، ص: ٢٣٠.
(٣) الجنى الداني، المرادي، ص: ٣٢٠.
(٤) انظر: الكشف، مكي، ج: ١، ص: ٥٠٥، والنشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٢٨٠.

عليهم وجناته التي أعدها لهم، تجري من تحتها الأنهار، لا يتحولون عن نعيمها أبداً، وما أعظمه من فوز!.

واختلفوا في السابقين الأولين: قيل: هم الذين صلوا إلى القبلتين. وقيل: هم أهل بدر. وقيل: هم أهل بيعة الرضوان. والسابقون من الأنصار، هم: الذين بايعوا ليلة العقبة الأولى والثانية، والذين آمنوا حين قدِم عليهم مصعبُ بن عمير، يعلمهم القرآن[١] رضي الله عنهم جميعاً، وجعلنا من التابعين لهم بإحسان.

ووجهوا القراءتين، بأن: "(مِن): تزاد في الكلام توكيداً، وتحذف اختصاراً، والمعنى واحد"[٢].

قال في التحرير والتنوير: "وقد خالفت هذه الآية - عند معظم القراء - أخواتها، فلم تذكر فيها: (مِنْ) مع (تَحتِها) في غالب المصاحف، وفي رواية جمهور القراء، فتكون خالية من التأكيد؛ إذ ليس لحرف (مِن) معنى - مع أسماء الظروف - إلا التأكيد، ويكون خلو الجملة من التأكيد؛ لحصول ما يغني عنه من إفادة التقَوِّي: بتقديم المُسنَد إليه على الخبر الفعلي، ومن فعل: (أعد)، المؤذن بكمال العناية، فلا يكون المُعَد إلا أكمل نوعه. وثبتت (مِن) في مصحف مَكة، وهي قراءة ابن كثير المكي، فتكون مشتملة على زيادة مؤكدين"[٣].

وقال في نظم الدرر: "ونبَّه على عموم ريها وكثرة مائها بنزع الجار، على قراءة الجماعة، فقال: (تحتَها الأنهار). أي: هي كثيرة المياه، فكل موضع أردته: نبع منه ماء، فجرى منه نهر. ولما كان المقصود من الماء: إنما هو السهولة في إنباطه بقربه، ويسر جريه وانبساطه، أثبته ابن كثير؛ دلالة على ذلك، كسائر المواضع. ولعل تخصيص هذا الموضع بالخلاف؛ لأنه يخص هذه الأمة، فلعلها تخص بجنة هي أعظم الجنان رياً وحسناً وزياً"[٤].

---

(١) انظر: معالم التنزيل، البغوي، ج: ٣، ص ٩٨ و٩٩.
(٢) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، ص:٢١٤.
(٣) التحرير والتنوير، ج:١١، ص:١٩.
(٤) نظم الدرر، البقاعي، ج: ٩، ص: ٧ و٨.

قال في النشر[1]: "فيحتمل: أنه إنما لم يكتب (مِن)، في هذا الموضع؛ لأن المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع، وتجري من تحت هذه الأشجار. وأما في سائر القرآن، فالمعنى: أنها تأتي من موضع، وتجري تحت هذه الأشجار". قال: "وتكون هذه الجنات معدة لمن ذُكر تعظيماً لأمرهم، وتنويهاً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم ...".

وهذا معنى لطيف، لولا أنه يرد عليه: من أين لنا: أن حذف حرف الجر يدل على نبع الماء من تحت أشجارها؟ وذلك: أنا قد علمنا أن زيادة حرف الجر مع الظروف، لا معنى له سوى التأكيد. ولكن: يمكن الوصول إلى هذا المعنى، من خلال تدبر ما أفاده صاحب التحرير والتنوير.

وبيانه: أن حذف حرف الجر – في قراءة الجماعة – كان بسبب وجود مؤكدات أخرى، كتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، وغيره. وعليه: فإن هذه الآية – بغير حرف الجر – تكافئ الآيات الأخرى، التي زيد فيها حرف الجر للتوكيد، ثم تزداد هذه توكيداً برواية ابن كثير؛ فيكون حذف حرف الجر: منبهاً على إمكان الاستغناء عنه؛ لوجود مؤكدات غيره، ويكون إثباته: منبهاً على خصوصية هذه الجنة المُعدة لهذه الأمة؛ لإفادته زيادة التأكيد. وعليه: لا يبعد ما نبه إليه صاحب النشر: من أن أنهار هذه الجنة تنبع من تحت أشجارها. وإذا كان كذلك، فتكون هذه الجنة، المخصصة لهذه الأمة، هي أعلى الجنان وأوسطها، منها تنبع أنهار الجنة ثم تجري متدفقة إلى بقية الجنان. والله أعلم بأسرار كتابه.

---

(١) ج:٢، ص:٢٠٨.

المبحث السادس
اختلافهم في الفاء حذفاً وإثباتاً

المطلب الأول
معاني الفاء في أصل وضعها

الفاء من الحروف العوامل، تكون للعطف وللجواب وللزيادة[١].

- التي للعطف، تفيد: الترتيب بلا مهلة، وتشرك في الحكم والإعراب، ومعناها التعقيب[٢] وتدل على السببية غالباً: إن عطفت جملة أو مفرداً صفة، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص ١٥]، "فإن عطفت مفرداً غير صفة: لم تدل على السببية، نحو: قام زيد فعمرو"[٣].

- التي تكون جواباً، تفيد: ربط الجواب، وتلازمها السببية. وقال بعضهم: والترتيب كذلك[٤].

- الزائدة: تكون زائدة للتوكيد: في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة، نحو: الذي يقوم فله درهم، ونحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل ٥٣]. هذا قول كثير من النحويين، وقيل: دخلت الفاء في خبر الذي؛ لشبه الجزاء، فمعناه: أن له درهماً من أجل قيامه، ولا يجوز: الذي أريد منك فدرهم؛ لأنه ليس فيه معنى الجزاء[٥] ونكروا لها أقساماً أُخَر، لا تخرج عن الأقسام الثلاثة السابقة، عند التحقيق، كما أفاده في الجنى الداني[٦].

---

(١) انظر: معاني الحروف، الرماني، ص: ٤٣.
(٢) انظر: الجنى الداني، المرادي، ص: ١٢١.
(٣) انظر: المصدر ذاته، ص: ١٢٣.
(٤) انظر: المصدر ذاته، ص: ١٢٤.
(٥) انظر: الأزهية، الهروي، ص: ٢٤٦ و٢٤٧.
(٦) انظر: ص: ١٢٨.

المطلب الثاني

موضع الاختلاف في الفاء: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠]

مذاهب القراء:

"قرأ المدنيان وابن عامر: (بما)، بغير فاء قبل الباء. وكذلك، هي في مصاحف المدينة والشام. وقرأ الباقون: بالفاء، وكذلك، هي في مصاحفهم"(١).

معاني القراءات وثمرة الخلاف:

المعنى العام للآية: "ما أصابكم من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا، فبما كسبت أيديكم، والله – عز وجل – أكرم من أن يُثَنِّيَ عليهم العقوبة في الآخرة، وما عفا الله عنكم في الدنيا، فالله أحلم من أن يعود بعد عفوه"(٢).

وقالوا في توجيه القراءتين: "إن قدرت أن (ما) الموصولة: جاز حذف الفاء وإثباتها، والإثبات أحسن. وإن قدرتها التي للشرط: لم يجز الحذف عند سيبويه، وأجازه الأخفش، واحتج بقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام ١٢١]"(٣).

قال أبو علي الفارسي: "وإذا كانت صلة، فالإثبات والحذف جائزان، على معنيين مختلفين: أما إذا أثبت الفاء: ففي إثباتها دليل: على أن الأمر الثاني وجب بالأول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة ٢٧٤]، فثبات الفاء دليل: على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق". قال: "فإذا لم يذكر الفاء: جاز أن يكون الثاني وجب للأول، وجاز أن يكون لغيره. والأولى – إذا كان

---

(١) النشر، ابن الجزري، ج: ٢، ص: ٣٦٧، وانظر: البديع، الجهني، ص: ١٨١

(٢) هذا تفسير النبي صلى الله عليه وسلم، لعلي كرم الله وجهه، كما رواه البغوي. انظر: معالم التنزيل، ج: ٥، ص: ٨٥.

(٣) نسبه القرطبي إلى المهدوي. انظر: تفسير القرطبي، ج: ٨، ص: ٤٤٨٧.

جزاءً غير جازم - أن تثبت الفاء، كقوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء ٧٩]، وهذا قريب في المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ﴾ [الروم ٤١]، أي: جزاء بعض ذلك"[١].

ويري صاحب الكشاف: أن إثبات الفاء: "على تضمين (ما) معنى الشرط"، وحذفها: "على أن (ما): مبتدأ، و(بما كسبت): خبرها، من غير تضمين معنى الشرط"[٢].

وعليه: على قراءة حذف الفاء: تكون (ما) - في قوله: (وما أصابكم) - بمعنى: (الذي)، في موضع رفع بالابتداء. وخبرها: (بما كسبت)، فلا يحتاج إلى فاء. وعلى قراءة الفاء: يجوز أن تكون (ما) - في (وما أصابكم) - بمعنى (الذي)، كذلك، ودخلت الفاء في خبرها؛ لِما فيها من الإبهام الذي يشبه الشرط، ويجوز فيها: أن تكون بمعنى الشرط، والفاء جواب الشرط[٣].

قال في التحرير والتنوير: "فقراءة الجمهور: تُعيِّنُ معنى عموم التسبب لأفعالهم، فيما يصيبهم من المصائب؛ لأن (ما) - في هذه القراءةِ - إما: شرطية، والشرط دال على التسبب، وإمّا: موصولة مشبَّهة بالشرطية، فالموصولية تفيد: الإيماء إلى علة الخبر، وتشبيهها بالشرطية يفيد: التسبب.

وقراءةُ نافع وابن عامر: لا تعيِّن التسبب، بل تُجوزه؛ لأن الموصول قد يراد به: واحد معيَّن بالوصف بالصلة، فتحمل على العموم بالقرينة، وبتأييد القراءة الأخرى؛ لأن الأصل في اختلاف القراءات الصحيحة اتحاد المعاني. وكلتا القراءتين سواء، في احتمال أن يكون المقصود بالخطاب: فريقا معيناً، وأن يكون المقصود به: جميع الناس؛ وكذلك، في أن يكون المراد: مصائب معيّنة،

---

(١) الحجة، أبو علي الفارسي، ج: ٦، ص: ١٢٩.
(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج: ٣، ص: ٤٧٠.
(٣) انظر: الكشف، مكي، ج: ٢، ص: ٢٥١.

حصلت في الماضي، وأن يراد: جميع المصائب التي حصلت، والتي تحصل"[1].

ويرى – في نظم الدرر – أن إثبات الفاء: "زيادة في إيضاح السببية، فقرأوا: (فبما)؛ لتضمُّن المبتدأ الشرطَ، أي: فهو بالذي"[2] وهذه، هي: ثمرة اختلاف القراءتين. وهو من تنوع أساليب الخطاب المعروف عند العرب، وقد عرفنا فائدة ذلك. والله تعالى أعلم.

---

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج:٢٥، ص:٩٩ و١٠٠.

(٢) انظر: نظم الدرر، البقاعي، ج:١٧، ص:٣١٥.

نتائج البحث

- تناول البحث: اختلاف القراءات – حذفاً وإثباتاً – في ستة من حروف المعاني، هي: الهمزة والواو ولام الجر والباء والفاء ومِن.
- حرف المعنى: كلمة توصل معنى الفعل بعبارة موجزة، وتربط أجزاء الكلام. وهو: أحد أقسام الكلام عند العرب: [الاسم والفعل والحرف].
- ثمرة الاختلاف في حروف المعاني، على الجملة: أن كلاً من الحذف والإثبات – في كل حرف منها – لغة من لغات العرب، التي نطقوا بها، فنزل القرآن بفصيح لغاتهم وأفصحها؛ ليؤكد الحجة عليهم، وليعلموا: أن المحيط بلسانهم هو الحكيم الخبير، وليكون ذلك: أعظم دلالة على عجزهم عن الإتيان بمثله؛ حيث إنه استوعب أساليب الكلام التي اشتهروا بالتفنن فيها، فعجزوا.
- اختلاف هذه الحروف: لم يؤد قط إلى معانٍ متناقضة، وإنما هي: معانٍ، يكمل بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً.
- أكثر الاختلاف: كان في الهمزة، حيث زاد الاختلاف فيها عن عشرين موضعاً، تلتها الواو في ثمانية مواضع، ثم لام الجر في ثلاثة مواضع، ثم الباء والفاء و(مِن)، في موضع واحد.
- إثبات الهمزة قد يكون القصد منه: الإنكار أو التوبيخ أو التقرير.
- الواو: قد تحذف عندما تكون الجملة ملتبسة بما قبلها، وقد لا تحذف.
- تحذف اللام عند العرب في الجواب؛ ليطابق السؤال، وقد يقدرون في السؤال محذوفاً، فيثبتون اللام.
- حذف الباء: قد تغني الواوُ عن تكريره. وإثباتها: يكون على ضرب من التأكيد، وقد يفيد: أن المعطوف عليه غيرُ المعطوف.
- تزاد (مِن): توكيداً، وتُحذف: اختصاراً. وقد أفاد حذفها، في موضعها [التوبة: ١٠٠]: أن الجنة المخصصة للسابقين من المهاجرين والأنصار، وتابعيهم

بإحسان، هي: أعلى الجنان وأوسطها، ينبع الماء منها، ثم يجري تحت أشجارها لبقية الأنهار. وأفاد إثباتها: أن كل موضع نبع منها، يمتزج بآخر جارٍ من موضع آخر، مما يدل على كثرة مائها.

- إثبات الفاء في موضعه [الشورى: ٣٠]: دل على زيادة إيضاح في السببية.

المراجع والمصادر

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ط١.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي علي بن محمد النحوي، تحقيق عبد المعين الملوحي، (دمشق: دار المعارف، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ط٢.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان، (مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١ هـ ١٩٩٠م)، ط٢
- البديع في رسم المصاحف، أبو عبد الله محمد بن يوسف الجهني، تحقيق أ.د سعود بن عبد الله الفنيسان، (الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ط١.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، تحقيق عبد العليم الطحاوي، (بيروت: لبنان، المكتبة العلمية، ١٩٧٠م).
- التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب أبو محمد، تحقيق د. محي الدين رمضان، (بيروت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م)، ط١.
- التحرير والتنوير في التفسير، ابن عاشور، محمد الطاهر، الجماهيرية العربية الليبية، الدار التونسية للنشر.
- التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق أيمن رشدي السويدي، (مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ط٢.

- تفسير البيضاوي (أنورار التنزيل وأسرار التأويل)، البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٢م)، ط١.

- تفسير الفخر الرازي [التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب]، الرازي فخر الدين محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ط١.

- تفسير النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تقديم وضبط: بوران الضنّاوي وهِديان الضناوي، (بيروت: دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ،١٩٨٧م) ط١.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغّاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م).

- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، تحقيق: د/ عبد الله درويش، (الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٤م).

- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، ط٢.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، قدم له الشيخ خليل محي الدين، وضبطه وراجعه على الأصول صدقي جميل العطار، وخرج حديثه الشيخ عرفات العشا، (دار الفكر، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م)، ط١.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، (ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيد (٢١) لسنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م).

- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) ط٣.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م) ط١.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م) ط١.
- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) ط١.
- ديوان المتنبي، (بيروت: دار صادر).
- ديوان جرير، جرير بن عطية، (بيروت: دار صادر، ١٩٦٠م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، (دمشق: مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٥/ ١٩٧٥م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م).
- شرح الدرة المضيّة في القراءات الثلاث المروية، محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم النويري، تحقيق عبد الرافع رضوان بن على الشرقاوي، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ط١.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن

الاستراباذي، دراسة وتحقيق د/ حسن محمد إبراهيم، (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) ط١.

- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، ضبطه وعلق عليه الشيخ أنس مهرة، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م) ط٢.

- الغاية في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسي بن مهران الأصبهاني، حققه محمد غياث، (الرياض: دار الشواف، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠ م) ط٢.

- فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، تحقيق د/ مولاي محمد الإدريسي الظاهري، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) ط١.

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، (بيروت: دار العلم للجميع، ١٩٦٠م).

- كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، (القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ) ط٢.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ط الأخيرة.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ محي الدين رمضان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ط٥.

- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية

الأندلسي، تحقيق السيد عبد العال السيد، وشاركه غيره في أكثر أجزائه، (إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدأ طبع أجزائه في: ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م واكتمل في: ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ط١.

- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، (مصر: دار المعارف، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨م).
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السوّاس، (دمشق – بيروت: دار اليمامة، ١٤٢١هـ/٢٠٠م)، ط٢.
- المصاحف، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م).
- معالم التنزيل في التفسير والتأويل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، الطب١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ط٢
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة [الأ خفش الأوسط]، تحقيق د/ هدى مخمود، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م) ط٢.
- معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ط٢ وتحقيق الجزء الثاني: محمد علي النجار، (الدار المصرية للتأليف)، وتحقيق الجزء الثالث: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م).
- معاني، القراءات، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، تحقيق ودراسة عيد مصطفى وعوض بن حمد القوزي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١م).
- معجم مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني الحسن بن محمد بن المفضل، تحقيق: نديم مرعَشلي، (بيروت: لبنان، دار الفكر للمنشورات).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (دار الفكر، ١٩٨٥م) ط٦.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، (المدينة المنورة: مكتبة الكليات الأزهرية، رقم الإيداع بدار الكتب: ٥٣٠٧/ ١٩٧٨م).
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م) ط٢.